

تحليل وقياس أثر سعر صرف الدينار العراقي في الطلب على الدولار الأمريكي في العراق للمدة (2015-2003)

Analyze and measure the impact of exchange rate of the Iraqi dinar in the demand for
(2015-2003) the US dollar in Iraq for the period

الأستاذ المساعد الدكتور صباح صابر محمد خوشناو

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة صلاح الدين - أربيل

المستخلص

يعتبر سعر الصرف من إحدى أهم الأدوات التي تستخدم في توجيه سياسات الدولة الاقتصادية ومنها السياستين النقدية والمالية. ويلعب سعر الصرف دوراً مهماً في التأثير على قدرة الاقتصاد التنافسية، وعلى باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، كالتضخم، والنمو ووضعية ميزان المدفوعات. ويقوم بتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازن الداخلي (استقرار الأسعار والعمالة الكاملة والنمو الاقتصادي)، والتوازن الخارجي (تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات). لقد شهد الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة موجة من التذبذبات بين الإرتفاع والإخفاض في مستوى المتغيرات الاقتصادية ومن ضمنها سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بين الإرتفاع والإخفاض كنتيجة طبيعية لعدم الإستقرار الاقتصادي والنقدي الناجمة بصورة رئيسة لظروف العراق جراء تعرضه للحروب وما تبعه من تطورات. تكمن أهمية البحث في أن سعر الصرف للعملة يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية والنقدية التي تعبر عن قوة الاقتصاد ومكانته من حيث إستخدامه كأداة في توجيه السياستين النقدية والمالية. يهدف البحث الى تحليل إتجاهات سعر صرف الدينار العراقي للمدة (2015-2003)، فضلاً عن تحليل طلب وعرض الدولار الأمريكي خلال مدة البحث، بالإضافة الى تحليل وقياس أثر سعر صرف الدينار العراقي في الطلب على الدولار الأمريكي خلال المدة موضوع البحث. يسهم سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بجزء لا يستهان به الطلب على الدولار الأمريكي، حيث تشير النتائج القياسية للعلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي والطلب على الدولار الأمريكي أن قيمة معامل (R^2) بلغت (0.61) ما يعني أن المتغير المستقل (سعر الصرف) قد فسر بمفرده ما نسبته (61%) أما المتبقي والذي نسبته (39%) فهو عائد الى عوامل أخرى، مؤثرة في الأنموذج، وهذه العوامل خارج نطاق الظاهرة موضوع البحث.

Abstract

The exchange rate is one of the most important tools that are used to guide the country's economic policies, including monetary and fiscal policy. The exchange rate plays an important role in influencing the competitiveness of the economy, and the rest of the other macroeconomic variables, such as inflation, growth and the status of the balance of payments. The achievement of the overall balance of internal economic objectives (price stability, full employment and economic growth), the external balance (balance the balance of payments). Iraq's economy has witnessed during the period of study a wave of oscillations between the rise and fall in the level of economic variables, including the Iraqi dinar exchange rate against the US dollar between the rise and fall as a natural result of the lack of economic and monetary stability due mainly to the circumstances of Iraq due to exposure to the wars and the subsequent developments. The importance of research in the exchange rate of the currency is one of the most important economic and monetary indicators Taburan strength of the economy and its position in terms of its use as a tool to guide monetary and fiscal policy. The research aims to analyze the trends of the Iraqi dinar

exchange rate for the period (2015-2003), as well as demand and supply of the US dollar during the period of research analysis, as well as to analyze and measure the impact of the Iraqi dinar exchange in the demand for the US dollar during the period in question. Contributes to the Iraqi dinar exchange rate against the US dollar portion significant demand for the US dollar, where Chirallantij standard for the relationship between the Iraqi dinar exchange rate and demand for the US dollar, the value of coefficient (R2) was (0.61) means that the independent variable (the exchange rate) may interpreted alone accounted for (61%) the remaining, which accounted for (39%) it is up to other factors, influential in the model, and these factors are outside the scope of the phenomenon in question.

المقدمة

يعد سعر الصرف من إحدى أهم الأدوات التي تستخدم في توجيه سياسات الدولة الاقتصادية سواء كانت النقدية أو المالية. وإن آلية سعر الصرف تعتبر عنصر الأساس في الفكر المالي الحديث نظراً لما تكتسبه من أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للبلاد السائرة في طريق النمو، والتي تتميز بوجود عجز هيكلية مزمن تبعاً للسياسات الاقتصادية الكلية في مجال التنمية المتبعة حيث ينظر إلى حركة رأس المال الأجنبي كمحرك أساسي في عملية تمويل الإستثمارات وكذلك الإستهلاك الخاص بقطاع العائلات والمشاريع. ولأن العراق من الدول النفطية فقد لجأ إلى ربط الدينار بالدولار الأمريكي لأجل الحفاظ على إستقرار سعر صرف الدينار أمام الدولار المتأتي من عوائد صادراته ومدفوعات إستيراداته.

لقد شهد الإقتصاد العراقي خلال مدة البحث موجة من التذبذبات بين الإرتفاع والإخفاض في مستوى المتغيرات الاقتصادية ومن ضمنها سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي كنتيجة طبيعية لعدم الإستقرار الإقتصادي والنقدي الناجمة بشكل رئيسي لظروف العراق جراء تعرضه للحروب وما تبعه من تطورات. مما أثر بشكل سلبي على الثقة بالدينار العراقي والإعتماد على الدولار الأمريكي كعملة بديلة للمحافظة على القيمة الحقيقية للثروة من التقلبات التي ربما تنشأ في حالة الإعتماد على الدينار العراقي.

أهمية البحث: - تكمن أهمية البحث في أن سعر الصرف للعملة يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية والنقدية التي تعبر عن قوة الإقتصاد ومكانته من حيث إستخدامه كأداة في توجيه السياستين النقدية والمالية ويحتل مركزاً محورياً في السياسة النقدية حيث يمكن أن يستخدم كهدف أو كأداة أو ببساطة كمؤشر، وإستخدام سعر الصرف النقدي كهدف تجاه العملات الأخرى قد يكون عاملاً لتقليل التضخم وهذا ينسجم مع الهدف النهائي للسياسة النقدية فضلاً عن أن سعر الصرف يمثل التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه فإنه يمكن أن يستخدم كمؤشر على تنافسية البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات بالنهاية. فضلاً عن الثقة في إستخدام الدينار العراقي بدلاً من العملات الأجنبية الأخرى مع الدور الرئيس الذي يلعبه سعر صرف الدينار العراقي في دعم النشاط الإقتصادي وتحسين البيئة الاقتصادية بما ينعكس إيجاباً في تحقيق الإستقرار الإقتصادي والنقدي بالإضافة إلى إسهامه في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق.

مشكلة البحث: - تكمن مشكلة البحث في أن الإقتصاد العراقي شهد تطورات متباينة في متغيراته ومؤشراته الاقتصادية خلال مدة البحث ومن أهم وأبرز هذه المتغيرات والمؤشرات سعر صرف الدينار العراقي وكان له الأثر الواضح على الطلب على الدولار الأمريكي خلال المدة موضوع البحث ولأجل توضيح ذلك نطرح السؤال التالي: - ما هو مقدار تأثير سعر صرف الدينار العراقي في الطلب على الدولار الأمريكي خلال مدة البحث ؟

أهداف البحث:- يهدف البحث الى ما يلي:-

- 1- تحليل إتجاهات سعر صرف الدينار العراقي للمدة(2003-2015).
 - 2- تحليل طلب وعرض الدولار الأمريكي خلال مدة البحث.
 - 3- تحليل وقياس أثر سعر صرف الدينار العراقي في الطلب على الدولار الأمريكي خلال المدة موضوع البحث.
- فرضية البحث:- يفترض البحث بأن هناك تأثيراً واضحاً وملموساً لسعر صرف الدينار العراقي في الطلب على الدولار الأمريكي خلال المدة (2003-2015).

منهجية البحث:- تم الإعتماد في كتابة هذا البحث على أسلوب التحليل الإقتصادي المقارن، فضلاً عن التحليل القياسي لمتغيرات البحث.

نطاق البحث:- يشمل البحث من الناحية المكانية العراق، ومن الناحية الزمانية المدة (2003-2015).

هيكل البحث:- لغرض تحقيق أهداف البحث في ضوء الفرضية القائمة في البحث، تم تقسيمها الى ثلاثة مباحث، حيث خصص المبحث الأول للتعريف بسعر صرف من خلال مفهومه وأنواعه ومحدداته و نظرياته، أما المبحث الثاني فقد كرس لتحليل أثر سعر صرف الدينار العراقي على الدولار الأمريكي، من خلال تحليل سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي من جهة وتحليل عرض والطلب على الدولار الأمريكي من جهة أخرى. أما المبحث الأخير فقد تطرق الى تحليل وقياس أثر سعر صرف الدينار العراقي في الطلب على الدولار الأمريكي في العراق خلال مدة الدراسة. وقد ختمت الدراسة بعدد من الإستنتاجات والمقترحات.

دراسات سابقة:

هناك مجموعة من الدراسات تناولت موضوع سعر صرف الدينار العراقي وأثره على الدولار الأمريكي ومنها دراسة (فهد) في عام 2012، إذ أثبتت الدراسة بوجود علاقة عكسية بين سعر صرف الدينار والطلب على الدولار الأمريكي خلال مدة الدراسة، واثبت بأن تأثير سعر الصرف الدينار في الطلب على الدولار في الإقتصاد العراقي كان بحدود (56.8%) في حين أن تأثير العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب على الدولار بلغ (43.2%)، كما تناولت دراسة (وارتان) في عام 2016 سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه وتوصلت الدراسة الى أن هنالك عوامل عدة تؤدي الى إرتفاع أو إنخفاض في سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي ومنها المعروض النقدي وأسعار الفائدة ناهيك عن إرتفاع معدلات التضخم والعجز في كل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات التي لها تأثير سلبي متمثل في إنخفاض سعر صرفه ومن ثم قيمته والعكس صحيح فضلاً عن الإشاعات والأخبار بغض النظر عن مدى صحتها إذ تعمل على رفع أو خفض قيمة العملة المحلية لمدة قصيرة ثم ما تلبث أن تعود قيمة العملة الى وضعها الطبيعي بعد زوال الإشاعة أو الخبر. وأثبتت دراسة (داغر ومعارج) في عام 2013، من خلال تصنيف تطبيق نظام الصرف الفعلي ل(LYS) على الواقع العراقي، بأن نظام الصرف الواقعي هو نظام الصرف المعوم المدار للمدة (2004-2008) وهو يطابق نظام الصرف المعلن، إلا أن نظام الصرف الثابت هو النظام المطبق بحكم الواقع خلال المدة (2009-2012)، وبذلك فهو يختلف عن نظام الصرف المعلن عبر الوثائق الرسمية خلال المدة نفسها.

المبحث الأول:- التعريف بسعر الصرف (مفهومه، أنواعه، محدداته، نظرياته).

يساهم سعر الصرف في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية، و تعد أداة ربط بين إقتصاد مفتوح وباقي إقتصاديات العالم، وفي نفس الوقت يلعب سعر الصرف دوراً مهماً في التأثير على قدرة الإقتصاد التنافسية، وعلى باقي المتغيرات الإقتصادية الكلية الأخرى، كالتضخم، والنمو ومركز ميزان المدفوعات، فضلاً عن أنه يعد التعامل بالعملة الأجنبية مغامرة في حد ذاتها تتعدى كلما تغيرت الأحداث الدولية (صيد، 2013، 23). ويقوم بتحقيق الأهداف الإقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازن الداخلي (إستقرار الأسعار والعمالة الكاملة والنمو الإقتصادي)، والتوازن الخارجي (تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات). (الغالبى والجبوري، 2016، 104). سنتناول في هذا المبحث أهم المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف ومن ثم أنواعه ومحدداته ونظرياته وعلى النحو الآتي:-

المطلب الأول:- مفهوم سعر الصرف.

وهو عبارة عن سعر العملة الأجنبية مقوماً بالعملة الوطنية، فالإرتفاع في سعر الصرف يعني أن عملات وطنية أكثر تكون لازمة لشراء وحدة من العملة الأجنبية وهو يعني أن القيمة الخارجية للعملة الوطنية قد إنخفضت وبالمثل أن إنخفاض في سعر الصرف يعني أن عملات وطنية أقل تكون لازمة لشراء وحدة من العملة الأجنبية وهو يعني إرتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية. (طاقة وآخرون، 2009، 398).

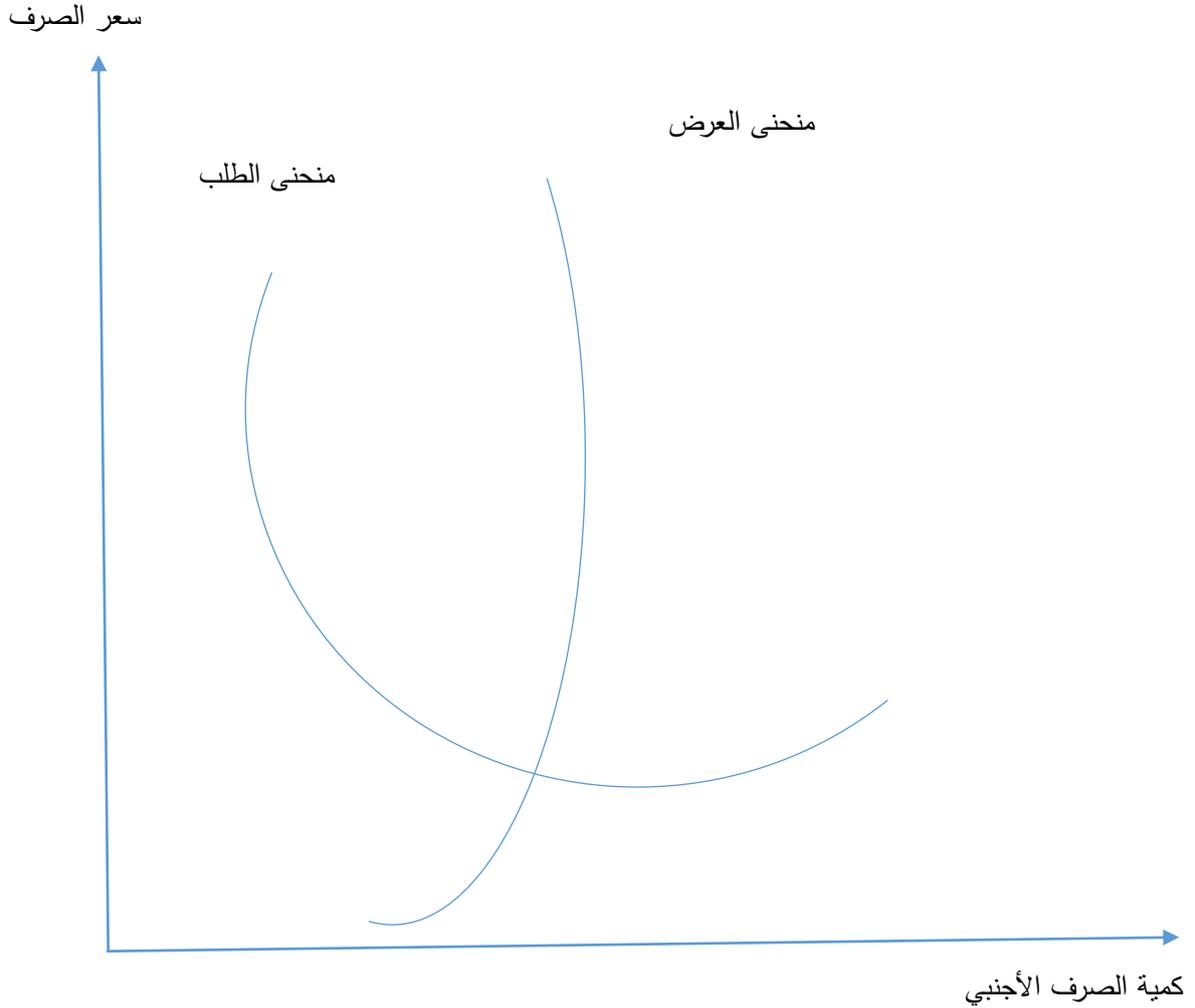
ويعرف سعر الصرف بأنه سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين، فأحد العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمناً لها (شهاب و ناشد، 2006، 129). ويعني أيضاً بأنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة بلد ما ببقية عملات بلدان العالم (بوخاري، 2010، 120). كما ويعرف سعر الصرف بأنه ((عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية الى أخرى أجنبية)) (Krugmen, 2003, 258). وهذا يؤكد على أن سعر الصرف يعد أداة ربط هامة بين الإقتصاد المحلي وباقي إقتصاديات العالم. (Rode, 2012, 122).

يعد سوق الصرف الأجنبي سوق لشراء وبيع العملات الأجنبية، وأسعار الصرف ستحدد مثل كل الأسعار بتفاعل العرض والطلب وبذلك فإن منحنى الطلب على الصرف الأجنبي سيرتبط بعلاقة عكسية بسعر الصرف بينما يرتبط منحنى عرض الصرف الأجنبي بعلاقة طردية مع سعر الصرف وبذلك يكون لها الشكل الإعتيادي لمنحنيات الطلب والعرض شأنه التبدلات التي تطرأ على أسعار السلع في الأسواق فإذا إرتفع سعر الصرف فإن ذلك سيؤدي الى قلة الكميات المطلوبة وزيادة الكميات المعروضة أما إذا إنخفض سعر الصرف فإن ذلك سيؤدي الى زيادة الكميات المطلوبة كما موضح في الشكل البياني (1).

وهكذا إذا تركت أسعار الصرف حرة فإن أسعار الصرف تتحدد بتفاعل العرض والطلب إذ أنه كثيراً ما يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي للتأثير على عرض وطلب العملات الأجنبية بهدف تثبيت سعر صرف العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية وذلك من خلال تقييد الحصول على العملات الأجنبية وفقاً لنظام الرقابة على النقد أو من خلال التصرف في إحتياجاتها من العملات الأجنبية لغرض موازنة سعر الصرف، حيث أن المصارف المركزية تحدد أسعار العملات الأجنبية بالعملة الوطنية وعادةً هناك سعران، سعر الشراء وسعر البيع ويزيد السعر الثاني عادةً على السعر الأول وعلى هذا الأساس لجأت أكثر البلدان الى فرض الرقابة على الصرف الخارجي لتحقيق التثبيت ومن ثم الإستقرار. (طاقة وآخرون، 2009، 399).

الشكل (1)

العلاقة بين سعر الصرف وكمية عرض الصرف الأجنبي



المصدر: من إعداد الباحث بالإستناد على:-

- طاقة وآخرون، محمد ، أساسيات علم الإقتصاد (الجزئي والكلي)، ط2، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009 ، 399.

المطلب الثاني:- أنواع سعر الصرف.

هناك عدة أنواع من أسعار الصرف ومن أهمها:-

أولاً:- سعر الصرف الأسمي: وهو أسعار الصرف المعلنة والذي يقع به التبادل في أسواق الصرف ، ويحدد هذه الأسعار في السوق في حالة التعويم ، ويمكن أن يحدد بطرق أخرى حسب إختيارات السلطة النقدية في الدول المعنية (الريبيعي والأسدي، 2010، 10). كما ويعرف هذا السعر بأنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية (عباس، 2003، 5)، والمقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الأسمي (الجاري)، والذي لا يأخذ بعين الإعتبار القوة الشرائية من سلع وخدمات بين بلدين.(صيد، 2013، 24).

ويعبر عن سعر العملة الأجنبية بدلالة الأسعار ويرمز له ب (E⁻) ومثالها في حالة الدولار بالدينار العراقي، إذ يرمز الى عدد الدولار مقابل الدينار ب (D1/\$) أي دولارات للدينار الواحد، علماً أنه يتم تحويل الدولارات الى الدينار بالتنسيق على (E) والعكس بالضرب ب(E⁻)، حيث أن (عباس، 2003، 4):-

$$E^{-} = 1 / E$$

أي أن سعر الصرف الأسمي يشير الى الثمن الجاري لعملة دولة ما مقيم بعملة دولة أخرى بتاريخ معين والذي لا يؤخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من السلع والخدمات ما بين الدولتين، وعليه يمكن تثبيت سعر الصرف الأسمي إذا حافظت السلطات النقدية على مستوى مستقل لسعر الصرف الأسمي، أما عن طريق التدخل ((بيع وشراء العملات في سوق الصرف)) أو من حيث عدم السماح بتنفيذ المعاملات بالنقد الأجنبي من خلال مؤسسة رسمية مثل البنك المركزي ويسعر محدد قانوناً. (وارتان، 2016، 285). وينقسم سعر الصرف الأسمي الى :-

1- سعر الصرف الأسمي: سعر صرف محدد من قبل البنك المركزي المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية.

2- سعر الصرف الموازي: سعر صرف معمول به في الأسواق الموازية(السوق السوداء) والذي تتم فيه المعاملات الإقتصادية غير الرسمية.

ثانياً:- **سعر الصرف الحقيقي**: يعبر هذا السعر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، ويعد هذا السعر مؤشراً جيداً لقياس القدرة التنافسية في الأسواق الدولية. ويعكس الإنخفاض في هذا السعر ارتفاع في القدرة التنافسية المحلية، ومن جهةٍ أخرى فإن الإرتفاع في سعر الصرف الحقيقي يعكس تدهوراً في القدرة التنافسية الدولية للبلد.(صيد، 2013، 24). ويقوم سعر الصرف الحقيقي بتعديل سعر الصرف الإسمي طبقاً للتغيرات في مستوى أسعار الدول، وبالتالي فهو يقيس القوة الشرائية للسلع والخدمات المحلية مقابل السلع والخدمات الأجنبية.(دانيالز و فانهوز، 2010، 67).(سمية، 2010، 4).

فلو أخذنا على سبيل المثال العراق والولايات المتحدة الأمريكية، يكون سعر الصرف كالتالي:-

$$ER = \frac{En. Pdl}{Pus} \dots\dots\dots(1)$$

حيث أن:-

- (ER) = سعر الصرف الحقيقي.

- (En) = سعر الصرف الأسمي.

- (Pus) = مؤشر الأسعار للسلع المتبادلة بأمریکا .

- (Pdl) = مؤشر الأسعار للسلع المتبادلة في العراق.

وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي مقابل الدولار، يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا، والقوة الشرائية في العراق. وكلما إرتفع سعر الصرف الحقيقي للدينار، كلما إنخفضت القدرة التنافسية للعراق والعكس صحيح.

ثالثاً:- **سعر الصرف الفعلي**: متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية بشكل ترجح كل عملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية ومن ثم فإنه يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة المحلية في الأسواق الدولية على أساس أن أي تغير في قيمة العملات التي تتكون منها السلعة سيسهم في تغيير سعر صرف القيمة المحلية.(شيباني، 2009، 23). وهناك نوعان من سعر الصرف الفعلي وكما يلي:-

1- **سعر الصرف الفعال الأسمي:** هو القيمة الأسمية لسلة محددة من العملات نتيجة لحركة أسعار الصرف الأسمية مقارنة بسنة الأساس، إذ يعطي إشارة واضحة عن القيمة الإضافية لمتحصلات الدولة المعنية بعملتها الوطنية من الصادرات السلعية للمدة الجارية مقارنة مع قيمة متحصلاته في مدة الأساس. (الغالبى وخضير، 2011، 51).

2- **سعر الصرف الفعال الحقيقي:** هو متوسط لأسعار صرف حقيقية ثنائية بين بلد وشركاءه التجاريين، إذ تستخدم بيانات التجارة الخارجية في تكوين الأوزان، وعليه إن سعر الصرف الفعال الحقيقي هو سعر الصرف الفعال الأسمي معدلاً بتحركات الأسعار في الدولة المعنية وشركاءها التجاريين. (معروف، 2005، 304) (بدرالدين وآخرون، 2009، 3).

رابعاً: - **سعر الصرف التوازني:** هو السعر الذي يؤدي الى التوازن المستديم لميزان المدفوعات، عندما ينمو الإقتصاد بمعدل طبيعي وكاف. (عباس، 2003، 7). ويمكن القول أنه سعر متنسق مع التوازن الإقتصادي الكلي ويمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الإقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة إقتصادية غير مختلة. (الغزالي، 2003، 8).

المطلب الثالث: - العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

هناك مجموعة من العوامل تؤثر في سعر الصرف يمكن توضيحها وفقاً لما يأتي:-

أولاً: - **ناتج حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات:** المقصود بها حالة الصادرات والإستيرادات من السلع والخدمات، فإذا تحقق فائض في الحساب الجاري يزداد الطلب على العملة وبذلك يرتفع سعر صرفها ويحدث العكس في حالة حدوث عجز، أي ينخفض سعر الصرف. فإذا تزايدت قيمة الصادرات لبلد ما بالنسبة لقيمة وارداتها فإن قيمة عملتها تتجه الى التزايد والعكس صحيح. (جوارتيني و أستروب ، 1999، 552).

ثانياً: - **ناتج حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات:** ويقصد بها مقدار الإستثمارات التي تدخل الى الدولة أو تخرج منها، فإن انتقال رؤوس الأموال من بلد الى بلد آخر يزيد حجم الطلب على عملة البلد التي إنتقلت إليها رؤوس الأموال. (بوخاري، 2010، 125).

ثالثاً: - **نشاط البنوك المركزية:** تتحقق ذلك عندما تتدخل البنك المركزي في السوق ببيعاً أو شراءً لدعم قيمة العملة أو لخفضها.

رابعاً: - **الطلب على العملات الأجنبية:** لا شك أن حجم الطلب على العملات الأجنبية يؤثر بشكل مباشر على سعر صرف العملة المحلية، فكلما كان الطلب أكبر على العملات الأجنبية أثر ذلك بشكل سلبي على سعر صرف العملة المحلية، وينشأ الطلب على العملات الأجنبية نتيجة لحالات عدم الثقة بالعملة المحلية، فضلاً عن التوقعات والدعايات عن النشاط الإقتصادي وقيمة العملة. (فهد، 2012، 5).

خامساً: - **عرض العملة المحلية:** يؤثر عرض النقد على سعر صرف العملة المحلية بشكل عكسي، أي كلما زاد عرض النقد المحلي كلما أدى ذلك الى تخفيض سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية والعكس صحيح، أي كلما قلت الكتلة النقدية في الإقتصاد كلما أدى ذلك الى حدوث حالة التحسن في سعر صرف العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية، لذلك من الضروري على السلطة النقدية في أي بلد أن تعمل على مراقبة ومتابعة الآثار التي تتركها تغيرات عرض النقد على النشاط الإقتصادي، فضلاً عن العمل على الحفاظ على عرض النقد عند مستويات تعمل على إستقرار النشاط الإقتصادي وتحقيق التنمية الإقتصادية في البلد. (حنفي، 1999، 61).

سادساً:- **معدلات التضخم في البلد:** حدوث ارتفاع في معدلات التضخم في البلد يحتاج الى إجراءات نقدية أو مالية من خلال سلطاتها النقدية، وفي حالة غياب هذه الإجراءات فإن الأمر يتطلب تخفيض العملة والعكس بالعكس كذلك الحال إذا مر البلد بفترة كساد أو كساد تضخمي، فإن البلد يلجأ الى تخفيض عملتها لكي تصبح منتجاتها رخيصة وتعطيها قدرة تنافسية أكبر. (خضر، 2012، 47).

سابعاً:- **الإستقرار السياسي والأمني:** يتأثر سعر الصرف بالإضطرابات السياسية والحروب، لا شك أن الإستقرار السياسي والأمني يترك أثراً إيجابية في قيمة العملة الوطنية وبالتالي تتحسن أسعار صرفها مقابل العملات الأجنبية، لأن الإستقرار يكون عاملاً مساعداً في تحسن الأوضاع الإقتصادية ومن ثم ارتفاع مستويات الإستثمار والإنتاج ومستويات الدخل مما يعطي ثقة أكبر بحالة الإقتصاد بصورة عامة وقيمة العملة المحلية بصورة خاصة، والعكس صحيح. (بوخاري، 2010، 126).

ثامناً:- **أنشطة الإقتصاد الخفي:** تؤدي أنشطة الإقتصاد الخفي، مثل (غسيل الأموال، تجارة المخدرات، تجارة السلاح والآثار، الفساد المالي، الفساد الإداري وغيرها من الأنشطة غير المشروعة)، الى إحداث آثار مباشرة وغير مباشرة في قيمة العملة الوطنية (حنفي، 1999، 65). فتعمل هذه الأنشطة على ارتفاع مستويات الطلب على العملة الوطنية مروراً بعدة عمليات وأنشطة لتحويل أموال غير شرعية الى أموال شرعية.

تاسعاً:- **الديون الخارجية:** تعد المديونية الخارجية واحدة من الأعباء التي تتنقل كاهل الإقتصاد الوطني فضلاً عن خدمة المديونية المتمثلة بإقتصاد الفوائد السنوية وقد يلجأ بعض البلدان الى جدولة ديونها مع الدائنين مقابل فوائد عالية، الأمر الذي يجعل هذه البلدان يسدد الفوائد على الأقساط الأصلية وهذا يعني إختلال سعر صرف العملة المحلية تجاه العملات الأخرى (الشكري، 2013، 142). إن ارتفاع الدين الخارجي لدولة ما يتسبب في زيادة العبء الذي يتنقل الإقتصاد الوطني بسبب الإلتزام بسداد أقساط الدين وأقساط الفوائد المطلوب سدادها سنوياً على فترات محددة من كل سنة، ولا شك إن سداد أقساط القرض والفوائد في دولة تفتقر الى موارد كافية من العملات الأجنبية يسهم في إختلال إستقرار العملة المحلية وتخفض قيمتها مقابل العملات الأخرى بسبب زيادة الطلب على العملات الأجنبية (سلمي، 2015، 41-43).

عاشراً:- **أسعار الفائدة:** يؤثر أسعار الفائدة في أسعار تبادل العملة (أسعار الصرف) بصورة غير مباشرة، فإنخفاض سعر الفائدة في المصارف في ظل ظروف مواتية للإستثمار يزيد من الطلب على الأموال لإستثمارها في مشروعات وينتج عن ذلك نشاط إقتصادي مما يؤدي الى تحسين في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى، والعكس في حالة ارتفاع أسعار الفائدة فإن الإقبال على الحصول على رؤوس الأموال يقل من قبل المستثمرين وينتج عن ذلك إنخفاض في النشاط الإقتصادي وينعكس ذلك على ضعف قيمة العملة المحلية (Jochumzen, 2010, 44).

إحدى عشرة: **الموازنة العامة:** تلعب الموازنة العامة دوراً كبيراً في التأثير على أسعار الصرف، فإذا ما إنتهجت الدولة سياسة إنكماشية من خلال تقليص الإنفاق الحكومي الذي يؤدي بدوره الى الحد من حجم الطلب وإنخفاض في مستوى النشاط الإقتصادي وإنخفاض معدلات التضخم فإن الأمر هذا سيؤدي حتماً الى رفع سعر الصرف للعملة الوطنية والعكس صحيح (عباس، 2008، 65).

المطلب الرابع:- النظريات المفسرة لتحديد وتكوين سعر الصرف.

لقد حاولت العديد من النظريات إيجاد تفسير لكيفية تحديد وتكوين سعر الصرف بالإستناد الى المتغيرات الإقتصادية مثل التضخم وسعر الفائدة، لذلك نتطرق من خلال هذا المطلب لأهم النظريات المفسرة لتلك الظاهرة وكما يلي:-

أولاً:- نظرية تعادل القوة الشرائية: يتحدد سعر الصرف وفقاً لهذه النظرية على أساس القدر من العملتين الذي يحقق تعادل القوة الشرائية بهذا القدر منهما، أي أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج.(بوخاري، 2010، 129).

ثانياً:- نظرية الأرصدة: ترى هذه النظرية أن سعر الصرف للعملة المحلية يتحدد على أساس رصيد البلد في ميزان مدفوعاتها فإذا كان رصيدها فائضاً، أي هناك زيادة يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية، وارتفاع قيمتها في الخارج، أما في حالة وجود عجز في رصيدها فهذا يشير إلى زيادة عرض العملة المحلية وإنخفاض قيمتها الخارجية (زيان، 2013، 46). ويعتبر بعض الكتاب أن فترات الحروب كانت مؤشراً على صحة هذه النظرية، وذلك لكون قيمة المارك الألماني آنذاك لم تتأثر، رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وارتفاع مستوى الأسعار، السبب في ذلك هو توازن الميزان الحسابي لألمانيا بالشكل الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتها عن صادراتها بمعنى أنه لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة. (قدي، 2004، 124).

ثالثاً:- النظرية الإنتاجية: يعتمد سعر صرف العملة المحلية وفقاً لمنطق هذه النظرية على أساس كفاية وقدرة الجهاز الإنتاجي، وزيادة الإنتاجية بما في ذلك زيادة إنتاجية الفرد، ومن ثم مستوى معيشته، بما يتضمنه هذا من ارتفاع في مستويات الدخل والأسعار الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الصادرات وزيادة الإستيرادات، وهذا يعني زيادة الطلب على العملات الأجنبية مما يؤدي إلى إنخفاض قيمة العملة الوطنية، وإنخفاض سعر صرفها، وارتفاع قيمة العملة الأجنبية وارتفاع سعر صرفها. والعكس صحيح في حالة إنخفاض الأسعار المرتبط بإنخفاض الدخل. (بوخاري، 2010، 130). ولكن الواقع أثبت العكس ففي البلدان المتقدمة التي تزداد فيه الإنتاجية والدخول والأسعار والصادرات وبالتالي ارتفاع في سعر صرف العملة المحلية لديهم بينما لا يتحقق ذات الأمر بالنسبة للبلدان النامية التي تنخفض فيها الإنتاجية والدخول والصادرات. (خلف، 2004، 90).

رابعاً:- نظرية تقلبات أسواق الأصول المالية: تتسجم هذه النظرية مع ظروف البلدان الذي يعتمد كلياً على قوى السوق في تحقيق توازن سعر الصرف وميزان المدفوعات. وتقوم على أساس دراسة محددات سعر الصرف في الأجل القصير ثم ضبط المعدل الفعلي لأثر العوامل المؤقتة بهدف الوصول إلى تقدير لسعر التوازن في الأجل الطويل، ويتم دراسة هذه النظرية عن طريق أسس نظريات الإحتياجات النقدية في تحديد سعر الصرف التي تركز على الدور التوازني الذي يلعبه سعر الصرف في موازنة الطلب الأجنبي على الأصول المالية المحلية والطلب المحلي على الأصول المالية الأجنبية(عبدالعظيم، 1987، 49).

خامساً:- نظرية تعادل أسعار الفائدة: بإفتراض وجود عملتين تبين هذه النظرية أنه في وضعية التوازن يتساوى فارق الفائدة على العملتين مع فارق الصرف بين سعر الصرف الفوري لوحدة من النقد الأجنبي مقابل النقد المحلي، وسعر الصرف لأجل المحتسب بالنسبة لسعر الصرف بين العملتين. (Al-dulaimi, 2016,14).

سادساً:- النظرية الكمية: تركز هذه النظرية في أن الزيادة في كمية النقود، تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض الطلب على السلع المحلية وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الإستيرادات لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنةً بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاع أسعارها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الإستيرادات وإنخفاض الطلب على العملات الأجنبية لتسديد قيم الصادرات وبالتالي ارتفاع سعر الصرف في حالة تحديده بصورة حرة، يؤدي إلى خروج الذهب في حال سريان نظام الذهب، وحصول العكس في حال إنخفاض كمية النقود. (خلف، 2004، 87)(عبدالقادر، 2011، 12).

سابقاً : نموذج ماندل- فلمنج في تحديد أسعار الصرف: يستخدم هذا النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل ويعود هذا النموذج الى سنة 1963 بفضل أعمال التي قام ماركوس فلمنج 1962 و روبرت ماندل 1963 ، يركز النموذج على تحليل فاعلية سياسات الإستقرار الإقتصادي في الإقتصاد المفتوح. يتطرق النموذج الى تحليل أثر توازن ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف في إقتصاد مفتوح صغير نسبياً الذي يؤثر على أسعار الفائدة في باقي بلدان العالم. (سبع ، 2015، 35-36) . يشترط هذا النموذج ثلاثة أمور رئيسية:(نورالدين، 2016، 220):-

1- ثبات مستوى أسعار الفائدة. 2- مستوى الصادرات يزداد في مستوى المدى القصير كإستجابة لإنخفاض قيمة العملة المحلية. 3- تدفقات رأس المال تحدث نتيجة الفرق بين تغيرات أسعار الفائدة المحلية والخارجية.

ويبين الجدول (1) أنظمة الصرف الحديثة وخصائصها وعلى الشكل التالي:-

الجدول (1)

خصائص أنظمة الصرف الحديثة

الخصائص الرئيسية	النظام	الترتيب	
الدولة تعني استخدام دولار الولايات المتحدة الأمريكية أو أية عملة أجنبية لها قدرة الإحلال محل العملة الوطنية في المعاملات والعقود المالية الداخلية وعدها مخزن للقيمة في الوقت نفسه . ويتم استخدام العملة الأجنبية في التداول فضلاً عن القطع النقدية المصدرة محلياً، تكون السياسة النقدية في نظام الدولة تابعة ومرتبطة بالدولة الأجنبية التي تستخدم عملتها.	الدولة	أنظمة الربط المحكم	أنظمة التثبيت
نظام نقدي يستند الى إلزام تشريعي صريح بمبادلة العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت، مع وجود قيود على سلطة الإصدار وذلك لضمان الوفاء بإلتزامها القانوني وهذا ما يؤدي الى إلغاء الوظائف التقليدية للبنك المركزي مثل السيطرة النقدية ودور المقرض الأخير.	مجالس العملة		
تستخدم مجموعة من الدول عملة مشتركة، تصدر عن بنك مركزي واحد(مثل منظمة الفرنك لبدان غرب أفريقيا أو ما يعرف بالجماعة المالية الأفريقية)	الإتحاد النقدي		
يتم ربط العملة الوطنية بعملة دولةٍ أخرى ويتم تعديل قيمة العملة دورياً في حالة حدوث خلل ما، ولا تكون الإحتياطات كافية لتغطية القاعدة النقدية المتداولة داخل الإقتصاد، إلا أن دور هذه الإحتياطات مهم للغاية في هذا النظام	الربط بعملة أخرى	التثبيت التقليدي	
يقوم البنك المركزي بإختيار مجموعة من العملات لتشكيل السلة ويتم ربط العملة الوطنية بهذه السلة، أساس الإختيار عادةً هو كثافة التجارة البينية مع تلك الدول، من مزايا هذا النظام أنه يحافظ على سعر الصرف الحقيقي فضلاً عن تحقيق الإستقرار النسبي في سعر الصرف.	الربط بسلة من العملات		

تجتمع مجموعة من البنوك المركزية وتتفق على أسعار صرف ثنائية لعملاتها، ويتم اللجوء الى السياسة النقدية الوطنية لإجراء التعديلات المناسبة على سعر الصرف.	الأنظمة التعاونية	التعويم مع التدخل	الأنظمة المتوسطة
يتم تحديد سعر الصرف على القيمة الحالية أو المتوقعة لفارق التضخم أما بالنسبة لتحديد القيمة التكافؤية للعملة فيمكن أن تتحدد بالنسبة لعملة واحدة أو سلة من العملات كما تضع السلطات النقدية هامشاً أو مجالاً لتقلب العملة يمكن أن تتحرك فيه صعوداً ونزولاً.	التثبيت الزاحف		
تقوم السلطات النقدية بوضع هامش أو مجال يسمح فيه لسعر الصرف بالتقلب، ويتم التدخل في حال وصول سعر الصرف الى القيمة العليا أو الدنيا للهامش، تتحدد درجة مرونة سعر الصرف بمدى إتساع هذا الهامش.	المناطق المستهدفة		
تتحدد أسعار الصرف في السوق بتلاقي قوى العرض والطلب وتدخل السلطات النقدية عند الضرورة للحفاظ على سعر الصرف.	التعويم المدار		
يتحدد سعر الصرف في سوق الصرف يومياً بتلاقي قوى العرض والطلب ونادراً ما تتدخل السلطات النقدية، كما أنه كثيراً ما لا يتم الإحتفاظ بالإحتياطيات النقدية في هذا النظام.	التعويم الحر	التعويم الحر	الأنظمة المعمومة بصفة كلية

المصدر:- من إعداد الباحث بالإستناد على :-

- بوخاري، لحلو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010. 142-140.
 - الدوري، السامرائي، زكريا ويسرا، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، 180-160.
 - قاسم، مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق (بناء الإستقرار الإقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم)، ط1، بيت الحكمة، بغداد ، 2012.
 - السقا، محمد، فك ربط الدينار الكويتي بالدولار والعودة الى نظام سلة العملات، البنك المركزي الكويتي، 2007، 3-2.
 - Athish R . ghosh & others, exchange rate regions, Massachusetts institute of technology, London, 2002,40-41.
- وبالنسبة للعراق فإن البنك المركزي العراقي يطبق سياسة التعويم المدار منذ عام 2004 ولحد الآن، لغرض ضبط الإيقاع الإقتصادي من خلال إستقرار أسعار صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي بشكل خاص والعملات الأخرى بشكل عام.

المبحث الثاني:- تحليل أثر سعر صرف الدينار العراقي على الدولار الأمريكي.

لغرض تحليل أثر سعر الصرف للدينار العراقي على الدولار الأمريكي فقد تم تقسيم هذا المبحث الى المطالب

التالية:-

المطلب الأول:- تحليل سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي.

يتبين من خلال الجدول (2) أن سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي شهد تحسناً واضحاً خلال المدة موضوع الدراسة (2003-2015)، فبعد أن كان سعر الصرف (1936) ديناراً للدولار الواحد في سنة 2003 إنخفض بصورة مستمرة حتى وصل الى (1216) ديناراً للدولار الواحد في سنة 2015 ، أي تحسن بنسبة (36%) .(أنظر الشكل البياني رقم 2)، ولغرض التحليل والتوضيح نستند الى النقاط التالية :-

1- تغيير النظام السياسي وتغير الفلسفة السياسية في العراق بعد سنة 2003 ، وقد أدى ذلك الى عمل البنك المركزي بأدوات مختلفة عن السابق لا سيما وأنه حصل على الإستقلالية بموجب القانون رقم (56) لسنة 2004 (ينظر: المادة (19-2) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004)، إذ أن مفهوم الإستقلالية تعني من خلال هذا القانون: عدم إقراض الحكومة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فضلاً عن عدم تلقي أوامر من الحكومة في كيفية استخدام أدوات السياسة النقدية، بالإضافة الى خضوع حساباتها للمدقق الخارجي على وفق معايير التدقيق الدولية للبنوك المركزية. ولا شك أن هناك تشارور وتعاون دائم بين البنك المركزي المسؤول عن رسم وصياغة السياسة النقدية والحكومة المسؤولة عن رسم وصياغة السياسة المالية، أي التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة.

2- السياسة النقدية التي تبناها البنك المركزي العراقي بدعم الدينار العراقي عن طريق بيع الدولار بالمزاد اليومي وطرح كميات كبيرة من النقد الأجنبي في السوق المحلية من أجل السيطرة على عرض النقد والسيولة، وبدأ بتطبيق هذه السياسة في 4-10-2003 وما زال العمل فيه مستمراً، إذ أصبح البنك المركزي سوق مركزية للعملة الأجنبية مما أسهم ذلك في وضع حد للتقلبات في قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي وحصول تقارب ما بين سعر الصرف الحقيقي والأسمي. وتمكن البنك المركزي العراقي من السيطرة على مناسيب السيولة العامة وتوفير عملة بديلة لتسديد الإلتزامات بين الأطراف المتعاملة.

3- تحسن سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبة (24.5%) ديناراً للدولار في سنة 2004 مقارنةً بسنة 2003، بينما بلغت نسبة التحسن (20 %) في سنة 2010 مقارنةً بسنة 2005، إذ بلغ سعر صرف الدينار (1186) ديناراً للدولار الواحد في سنة 2010، بعدما كان في حدود (1479) ديناراً للدولار الواحد في سنة 2005. ويعزى سبب تحسنه الى السياسة النقدية التي تبناها البنك المركزي بدعم الدينار العراقي من خلال بيع الدولار الأمريكي بالمزاد اليومي وطرح كميات كبيرة من النقد الأجنبي في السوق المحلية، إذ إرتفعت الكمية المباعة من العملة الأجنبية من (9647) مليون دولار سنة 2005 الى (36169) مليون دولار سنة 2010، أي زادت بنسبة (275%) أي بحوالي أكثر من مرتين.

4- إنخفاض سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي من (1186) ديناراً للدولار الواحد في سنة 2010 الى (1216) ديناراً للدولار الواحد في سنة 2015، أي إرتفع بنسبة (2.5%) . ويعود سبب ذلك الى:-

أ- تردي الأوضاع الإقليمية لدول الجوار بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية على إيران وسوريا ودفعهما الى الحصول على العملات الصعبة وبخاصةً الدولار الأمريكي من العراق، أي تسرب الدولار الأمريكي اليهما من العراق.

ب- إستمرار الخلافات بين الأحزاب والكتل النيابية والسياسية في العراق وإنعكاسها بشل سلبى على هذه الظاهرة.

ت- السفر المستمر والمتزايد للمواطنين العراقيين كسائحين أو مهجرين وبالتالي زيادة طلبهم على الدولار الأمريكي.

ث- العوامل السايكولوجية التي أدت الى ضعف ثقة المواطن العراقي بالعملة الوطنية ومن ثم إنتشار ظاهرة الدويرة في الإقتصاد العراقي.

الجدول (2)

أسعار صرف الدينار العراقي ومبيعات و مشتريات الدولار في مزاد البنك المركزي العراقي للمدة (2015-2003)

السنوات البنود/	سعر الصرف في السوق الحرّة(دينار/دولار)	سعر الصرف في المزاد الحرّة(دينار/دولار)	مبيعات البنك المركزي للدولار في المزاد(مليون دولار)	مشتريات البنك المركزي للدولار في المزاد(مليون دولار)
2003	1936	1396	287	1
2004	1462	1460	6108	61
2005	1479	1474	9647	41
2006	1393	1391	20605	16912
2007	1216	1217	15980	27613
2008	1180	1172	25869	45850
2009	1185	1170	33992	23012
2010	1186	1170	36169	41004
2011	1218	1170	39798	51003
2012	1222	1166	48649	57004
2013	1232	1166	53231	62000
2014	1205	1166	51728	47515
2015	1216	1182	52480	54758

المصدر:-أعد الجدول أعلاه من قبل الباحث بالإعتماد على :-

-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، المجموعة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (1900 - حزيران 2003) ، عدد خاص ، 2003 .

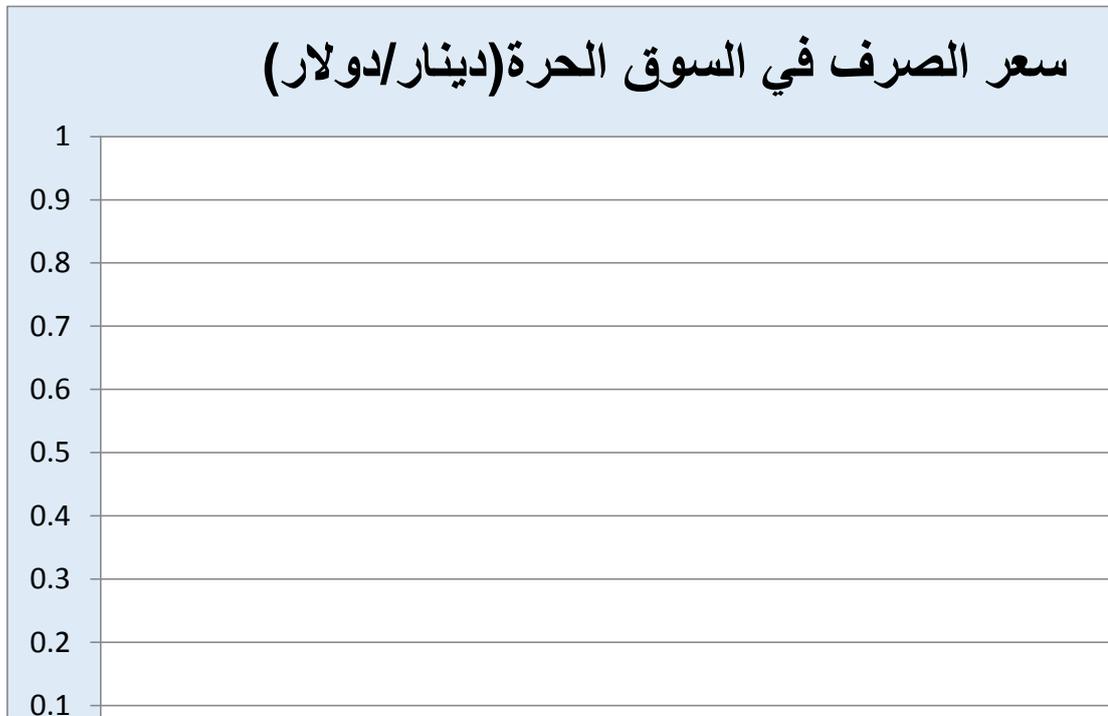
-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (2004 ، 2005 ، 2006 ، 2007 ، 2008 ، 2009 ، 2010 ، 2011 ، 2012 ، 2013 ، 2014 ، 2015) .

-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البيانات الإقتصادية والإحصائية، عنوان الموقع الإلكتروني:-

<http://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=12/31/2004&dtTo=05/25>

الشكل (2)

أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (2015-2003)



المصدر:- من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول(2).

المطلب الثاني:- تحليل الطلب على الدولار في الإقتصاد العراقي.

أولاً:- تحليل حجم الطلب على الدولار في الإقتصاد العراقي.

يمكن تمثيل الطلب على الدولار في العراق بمبيعات البنك المركزي العراقي من الدولار في المزاد اليومي للدولار، لأنه الجهة الوحيدة التي تمارس بيع الدولار بشكل رسمي(فهد، 2012، 7). ويمكن تحليل حجم الطلب على الدولار في الإقتصاد العراقي من خلال الجدول (2) للمدة (2003 - 2015) من خلال النقاط التالية:-

1- التزايد المستمر في حجم الطلب على الدولار الأمريكي خلال المدة موضوع البحث، إذ إزداد حجم الطلب على الدولار من (287) مليون دولار سنة 2003 الى (36169) مليون دولار سنة 2010، أي زاد بنسبة كبيرة بلغت

(12502%) مقارنة ببداية المدة، وإستمر في الزيادة حتى وصل الى (52480) مليون دولار في سنة 2015، أي زاد بنسبة (18186%) مقارنةً ببداية مدة الدراسة. ويعود سبب ذلك الى:-

أ- التحسن النسبي في الأوضاع الأمنية والإقتصادية وزيادة معدلات الطلب الفردي ومعدلات الإستيراد والإستثمار.
ب- تبني البنك المركزي العراقي سياسة وفلسفة التعويم المدار من خلال بيع الدولار في المزاد اليومي بأسعار تقل عن سعره في السوق الموازية، مما أدى الى تهيئة الظروف والعوامل المحفزة على زيادة الطلب على الدولار لإستخدامات مختلفة ومتعددة.

2- تطور ملحوظ في زيادة حجم الطلب على الدولار الأمريكي في الإقتصاد العراقي خلال المدة موضوع الدراسة. (أنظر الشكل البياني (3)).

3- إنخفض حجم الطلب على الدولار من (53231) مليون دولار سنة 2013 الى (51728) مليون دولار سنة 2014، أي إنخفض بنسبة (2.8%) . ويعود سبب ذلك الى إنخفاض في حجم الصادرات النفطية بسبب حرب منظمة داعش الإرهابية(ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام) والسيطرة على حقول كثيرة للنفط في مناطق مدينة الموصل وما حولها من جهة وإنخفاض أسعار النفط من جهة أخرى، مما أثر بشكل سلبي على كميات الدولار المتوفرة لدى الحكومة الفدرالية وحدث العجز في الموازنة ومن ثم تقليص حجم مبيعات الدولار من قبل البنك المركزي العراقي.

الجدول (3)

مرونة الطلب على الدولار الأمريكي في العراق للمدة(2003-2015)

مرونة الطلب على الدولار	التغير في سعر الصرف (%)	سعر الصرف في السوق الحرة(دينار/دولار)	التغير في الطلب (%)	مبيعات البنك المركزي للدولار في المزاد(مليون دولار)	البنود/ السنوات
—	—	1936	—	287	2003
-82.8	-24.5	1462	2028.2	6108	2004
49.8	1.2	1479	57.9	9647	2005
-19.5	-5.8	1393	113.6	20605	2006
1.8	-12.7	1216	-22.4	15980	2007
-20.9	-3.0	1180	61.9	25869	2008
74.1	0.4	1185	31.4	33992	2009
75.9	0.084	1186	6.4	36169	2010
3.7	2.7	1218	10.0	39798	2011
67.7	0.3	1222	22.2	48649	2012
11.5	0.8	1232	9.4	53231	2013

1.3	-2.2	1205	-2.8	51728	2014
1.6	0.9	1216	1.5	52480	2015
55.6-	-41.7		2317.3	المجموع (2015-2003)	

المصدر:- أعد الجدول أعلاه من قبل الباحث بالإعتماد على :-

-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، المجموعة الإحصائية السنوية

للبنك المركزي العراقي للمدة (1900 - حزيران 2003) ، عدد خاص ، 2003 .

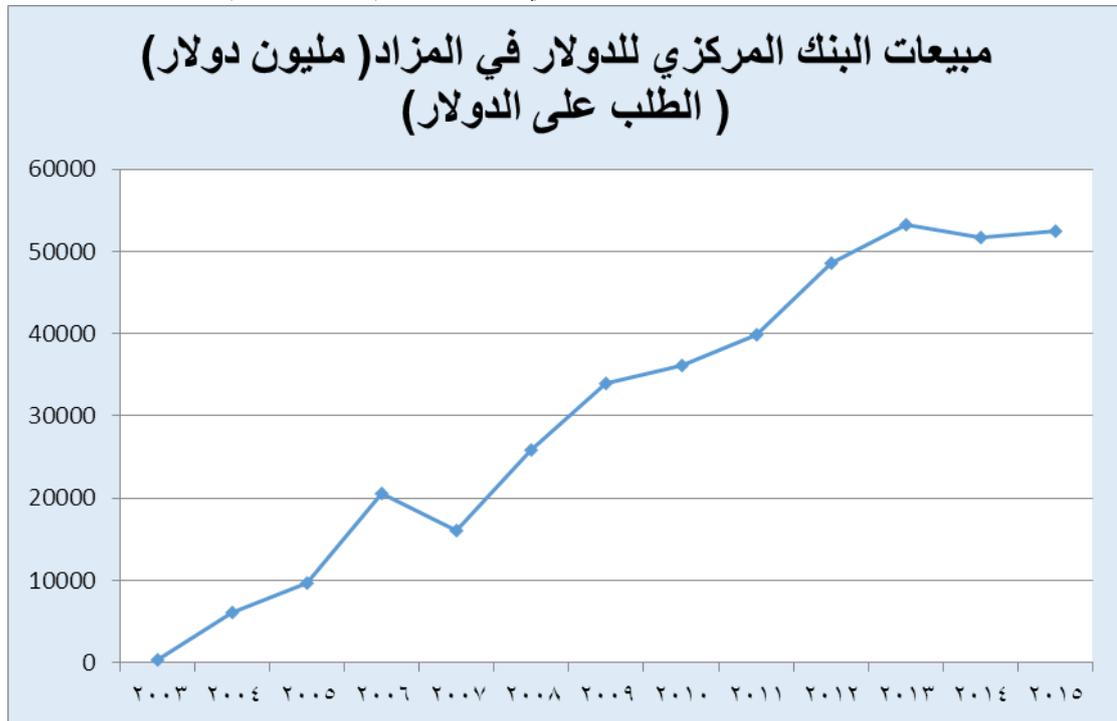
-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي

للسنوات (2004 ، 2005 ، 2006 ، 2007 ، 2008 ، 2009 ، 2010 ، 2011 ، 2012 ، 2013 ، 2014 ، 2015) .

-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البيانات الإقتصادية والإحصائية.

الشكل(3)

تطورات الطلب على الدولار في العراق للمدة (2015-2003)



المصدر :- من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول (3).

ثانياً: - تحليل مرونة الطلب على الدولار الأمريكي في الإقتصاد العراقي.

تقاس مرونة الطلب السعرية للدولار من خلال تقسيم حجم التغير النسبي في الكميات المطلوبة من الدولار على حجم التغير النسبي في أسعار صرفه مقابل الدينار العراقي، ويوضح الجدول(3) مقدار التغيرات في مرونة الطلب السعرية للدولار الأمريكي في العراق خلال المدة (2003-2015) ونلاحظ منه ما يأتي:-

1- إرتفاع مرونة الطلب السعرية للدولار الأمريكي في العراق خلال السنوات (2004، 2005، 2006)، والتي بلغت قيمتها (-82.8، -49.8، -19.5) على التوالي، مما يشير الى أن التغيرات في سعر الصرف تركت تأثيرات ملموسة في الكميات المطلوبة من الدولار خلال تلك السنوات، وقد تسبب في ذلك حالة عدم التأكد التي كانت تسود الأنشطة الإقتصادية في العراق خلال تلك الأعوام، لأن الظروف الإقتصادية والسياسية والأمنية لم يكن مستقرة وأثر بشكل سلبي على إتجاهات الأنشطة الإقتصادية.

2- إنخفاض في مرونة الطلب السعرية للدولار في سنة 2007، حيث بلغت هذه المرونة (1.8)، ويعود السبب في ذلك الى أن تأثير سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في تلك السنة كان ضعيفاً بسبب أن هناك عوامل أخرى أثرت في الطلب على الدولار الأمريكي ومنه الوضع السياسي والأمني غير المستقر الذي مر به العراق مما أدى الى ضعف الثقة بالإقتصاد العراقي والعملة الوطنية.

3- إرتفعت قيمة مرونة الطلب السعرية للدولار بشكل مستمر وملفت للنظر من (1.8) سنة 2007 الى (75.9) سنة 2010، مما يشير الى تزايد تأثير سعر الصرف في الطلب على الدولار، وقد واكب هذا الإرتفاع مع حالة الإستقرار النسبي في النواحي الإقتصادية والسياسية والأمنية خلال تلك المدة المذكورة أعلاه.

4- بدأ معامل مرونة الطلب السعرية على الدولار بالإنخفاض بشكل سريع من (75.9) سنة 2010 الى (1.6) سنة 2015، بسبب الظروف غير المستقرة الذي مر به العراق من خلال ظهور منظمة داعش وإستيلائه على مناطق شاسعة من العراق وتأثيره السلبي على المنتجات النفطية والصادرات النفطية بشكل خاص والأنشطة الإقتصادية المختلفة بشكل عام.

5- ظهور علاقة عكسية بين الكميات المطلوبة من الدولار وأسعار صرفه في بعض سنوات الدراسة من جهة وعلاقة طردية في البعض الآخر من السنوات من جهة أخرى خلال مدة الدراسة، فمثلاً كانت العلاقة عكسية في السنوات (2004، 2006، 2008)، فقد إنخفض سعر صرف الدولار بنسبة (-24.5، -5.8، -3) على التوالي وأدى الى إرتفاع الكميات المطلوبة منه بنسبة (61.9، 113.6، 2028.2) على التوالي، أما باقي السنوات الأخرى فقد كانت العلاقة طردية وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على حالة التذبذب الواضحة التي شهدتها المتغيرات الإقتصادية في العراق خلال المدة موضوع البحث.

6- بلغت قيمة مرونة الطلب السعرية للدولار الأمريكي كمجموع عام خلال مدة البحث (55.6)، مما يشير الى وجود تأثير واضح لسعر صرف الدينار العراقي في الكميات المطلوبة من الدولار خلا المدة موضوع البحث، وتشير المؤشرات الموجودة في الجدول(2) بوجود علاقة عكسية تربط سعر صرف الدينار والكميات المطلوبة من الدولار في العراق، خلال مدة الدراسة، فقد أدى إنخفاض سعر الصرف بنسبة (41.7) الى زيادة في الكميات المطلوبة

بنسبة (2317.3). مما يشير الى أن إنخفاضات سعر صرف الدينار العراقي تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في ارتفاع حجم الطلب على الدولار في العراق خلال مدة البحث.

المبحث الثالث:- تحليل عرض الدولار في الإقتصاد العراقي .

أولاً:- تحليل حجم عرض الدولار في الإقتصاد العراقي.

تتمثل الكميات المعروضة من الدولار في العراق بكميات الدولار المباعة الى البنك المركزي من قبل الحكومة وفي المزاد اليومي للبنك المركزي العراقي، ويمكن تحليل حجم عرض الدولار في العراق من خلال الجدول (4) والشكل البياني (4) ويتبين من خلال ذلك ما يلي:-

1- لقد بلغت الكميات المعروضة و المباعة من الدولار الأمريكي حوالي مليون دولار في سنة 2003، وبدأت بالارتفاع لتصل (45850) مليون دولار في سنة 2008، ويعود سبب ذلك الى الإنخفاض الملحوظ في سعر صرف الدولار مقابل الدولار الأمريكي، إذ إنخفض سعر صرفه الى نحو (1180) دينار للدولار الواحد في السنة نفسها. بعد أن كان يبلغ (1936) دينار للدولار الواحد في سنة 2003.

2- بدأت الكميات المعروضة من الدولار الأمريكي بالإنخفاض ووصل الى (23012) مليون دولار و (41004) مليون دولار لسنتي (2009) و (2010) على التوالي بسبب ارتفاع سعر صرف الدينار مقابل الدولار، حيث بلغ (1185) و (1186) على التوالي.

3- إزدادت الكميات المعروضة من الدولار الأمريكي وبلغت أقصى حدها وهي (62000) مليون دولار سنة (2013) بسبب ارتفاع أسعار النفط وبلوغه مستوى قياسي لم يشهد له التاريخ على مر الزمن وتجاوزت (100) دولار حتى بلغت (130) دولاراً للبرميل الواحد مما زاد من الكميات الداخلة للدولار الأمريكي في الإقتصاد العراقي.

4- إنخفض حجم عرض الدولار في سنة 2014 وبلغ (47515) مليون دولار، بسبب حرب داعش وتأثيره السلبي على الكميات المعروضة من الدولار من جهة وإنخفاض أسعار النفط والكميات الصادرة منه من جهة أخرى.

5- إن العامل الرئيس وراء الزيادة في الكميات المعروضة من الدولار خلال المدة (2003-2015) هو السياسة المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي بتبني سياسة التعويم المدار ودخوله كطرف بائع ومشتري للعملة و للدولار، مما أدى الى زيادة الكميات المعروضة من الدولار خلال المدة موضوع الدراسة.

الجدول (4)

مرونة عرض الدولار الأمريكي في العراق للمدة (2003-2015)

مرونة العرض على الدولار	التغير في سعر الصرف (%)	سعر الصرف في السوق الحرة (دينار/دولار)	التغير في العرض (%)	مشتريات البنك المركزي للدولار في المزاد (مليون دولار)	البنود/ السنوات
—	—	1936	—	1	2003
-245.1	-24.5	1462	6000.0	61	2004

-28.2	1.2	1479	-32.8	41	2005
-7076.6	-5.8	1393	41148.8	16912	2006
-5.0	-12.7	1216	63.3	27613	2007
-22.3	-3.0	1180	66.0	45850	2008
-117.6	0.4	1185	-49.8	23012	2009
926.5	0.1	1186	78.2	41004	2010
9.0	2.7	1218	24.4	51003	2011
35.8	0.3	1222	11.8	57004	2012
10.7	0.8	1232	8.8	62000	2013
10.7	-2.2	1205	-23.4	47515	2014
16.7	0.9	1216	15.2	54758	2015
1126.4-	-3.5		3942.5	معدل المدة(-)2015- (2003)	

المصدر:-أعد الجدول أعلاه من قبل الباحث بالإعتماد على :-

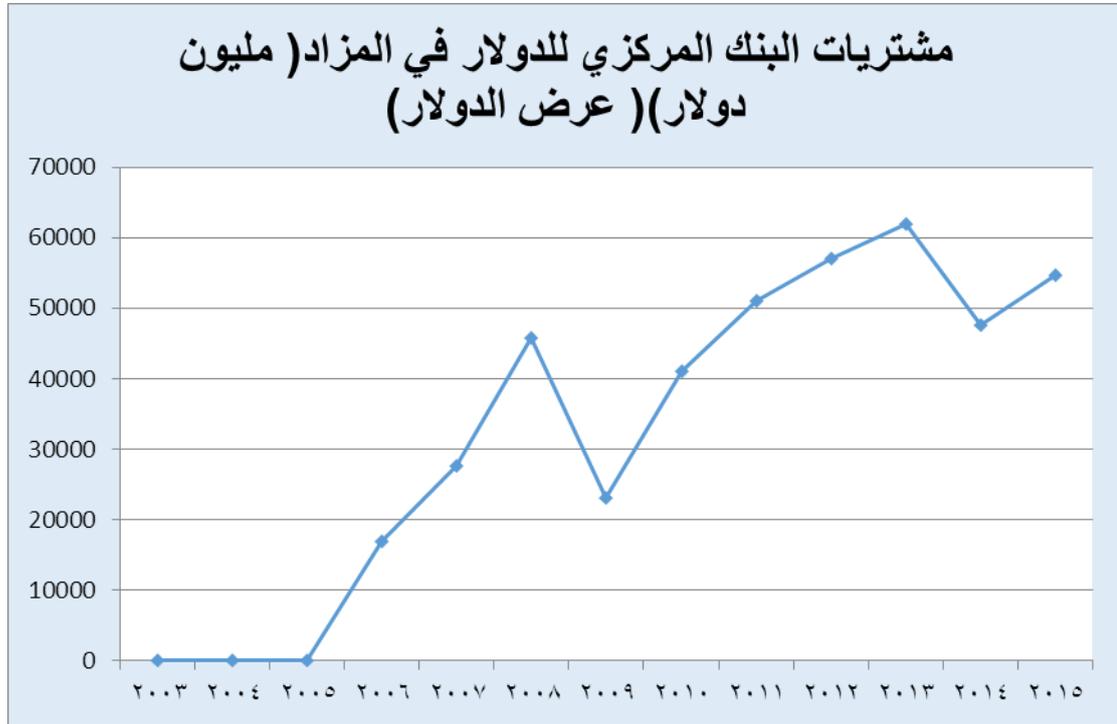
-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، المجموعة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (1900 - حزيران 2003) ، عدد خاص ، 2003 .

-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (2004 ، 2005 ، 2006 ، 2007 ، 2008 ، 2009 ، 2010 ، 2011 ، 2012 ، 2013 ، 2014 ، 2015) .

-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، البيانات الإقتصادية والإحصائية.

الشكل (4)

تطورات عرض الدولار الأمريكي في العراق للمدة (2003-2015)



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول (4).

ثانياً: - تحليل مرونة عرض الدولار في الإقتصاد العراقي.

تقاس مرونة العرض السعرية للدولار بتقسيم التغيرات النسبية في الكميات المعروضة للدولار على التغيرات النسبية في سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، وتنعكس هذه المرونة درجة إستجابة الكميات المعروضة من الدولار للتغيرات الحاصلة في سعر صرفه مقابل الدينار العراقي، ولأجل توضيح ذلك نستند الى الجدول (4) ويتضح منه ما يأتي:-

1- بلغت درجة مرونة العرض السعرية للدولار الأمريكي (-245.1) في سنة 2004، مما يشير الى وجود مرونة كبيرة لعرض الدولار، فقد أدى إنخفاض سعر صرف الدولار بنسبة (-24.5) الى إرتفاع الكميات المعروضة بنسبة بلغت نحو (6000 %)، وقد نتج عن ذلك بأن حالة الهاجس الحاصلة لدى الحاصلين على الدولار من أن إنخفاض سعر صرفه قد يتبعه إنخفاضات أكبر خلال المدة اللاحقة.

2- بلغت درجة مرونة العرض السعرية للدولار أقصى قيمتها عندما وصلت الى (7076.6) في سنة 2006 بسبب الظروف غير المستقرة في الإقتصاد العراقي وإنخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار، حيث وصلت الى (1393) ديناراً للدولار الواحد بعد ما كان (1936) ديناراً للدولار الواحد في بداية مدة الدراسة في سنة 2003.

3- شهدت مرونة عرض الدولار إنخفاضاً حاداً في السنوات الأخيرة من البحث، حيث بلغت (10.7، 10.7، 16.7)، خلال السنوات (2013، 2014، 2015) على التوالي، كما أظهرت البيانات وجود علاقة طردية بين الكميات المعروضة من الدولار وأسعار صرفه خلال السنوات السابقة ذكرها، وتفسر تلك النتيجة بحالة التحسن التي حصلت في الإقتصاد العراقي والتحسن النسبي في الظروف الأمنية والذي أدى الى إرتفاع الرغبة بالإحتفاظ بالدولار بدوافع

عديدة أهمها تمويل الإستيريات التي تزايدت بصورة ملحوظة فضلاً عن زيادة حركة الأنشطة الإقتصادية الأخرى، وبالتالي إنخفاض الكميات المعروضة من الدولار.

4- إرتفاع كبير في إجمالي مرونة عرض الدولار خلال المدة (2003-2015)، إذ سجلت تلك المدة مرونة عرض للدولار بلغت (-1126.4)، مما يدل على حالة من التحفظ إتجاه الإحتفاظ بالدولار وزيادة ملحوظة في الثقة بالدينار العراقي. وأشارت البيانات بوجود علاقة عكسية بين الكميات المعروضة من الدولار وأسعار صرفه، خلال المدة موضوع البحث، فقد أدى إنخفاض سعر صرف الدولار بنسبة بلغت نحو (-3.5) الى إرتفاع في الكميات المعروضة من الدولار بنسبة بلغت (3942.5) خلال مدة الدراسة.

5- إرتفاع كبير لمرونة العرض السعرية للدولار الأمريكي في العراق مقارنةً بمرونة الطلب السعرية للدولار خلال مدة البحث، حيث بلغت مجموع معامل المرونة (-1126.4) للأول مقارنة ب (-55.6) للثاني.

المبحث الثالث:- قياس وتحليل أثر سعر صرف الدينار العراقي في الطلب على الدولار الأمريكي في العراق للمدة (2003-2015).

لأجل تحليل وقياس أثر صرف الدينار العراقي في الطلب على الدولار الأمريكي نقوم بتحديد الصيغة القياسية التي تربط الكميات المطلوبة من الدولار الأمريكي في العراق بأسعار صرفه مقابل الدينار العراقي، في السوق الحرة، ومن ثم قياس وتحليل النتائج التي يتم التوصل إليها وفقاً لما يأتي:-

المطلب الأول:- توصيف وبناء النموذج القياسي.

لغرض قياس أثر أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في الطلب على الدولار فقد تم الإعتماد على طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وستكون المتغيرات المشكلة للنموذج كالتالي:-

أولاً:- المتغير التابع: يتكون النموذج القياسي من متغير تابع واحد يتمثل بمقدار الكميات المطلوبة من الدولار في العراق (Dd)، والتي تتمثل بمبيعات البنك المركزي للدولار، وقد تم الإستعانة بالبيانات الشهرية لقيمة المبيعات للمدة (2003-2015)، لأن المدة التي دخل فيها البنك المركزي العراقي كبائع ومشتري للدولار هي مدة قصيرة نسبياً لا يصلح للتحليل القياسي بسبب قلة البيانات السنوية وبالتالي لا يمكن الإعتماد على البيانات السنوية في الوصول الى نتائج دقيقة عن الظاهرة موضوع البحث، وبالتالي فإن البيانات تحتوي على (147) مشاهدة، تمثل الكميات المطلوبة من الدولار في الإقتصاد العراقي خلال مدة البحث، علماً أن سنة 2003 إحتوى على ثلاث مشاهدات بسبب أن المزد من قبل البنك المركزي بدأ إعتباراً من شهر تشرين الأول، فضلاً عن (144) مشاهدة مثلت البيانات الشهرية للكميات المطلوبة من الدولار في الإقتصاد العراقي للسنوات (2004-2015).

ثانياً:- المتغير المستقل: يتضمن النموذج القياسي متغير مستقل واحد يتمثل في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي (Ex) في السوق الحرة، ويتمثل بعدد الوحدات النقدية من الدينار العراقي اللازمة للحصول على دولار واحد فقط في السوق الحرة، ويرتبط هذا المتغير بعلاقة عكسية مع الكميات المطلوبة من الدولار في الإقتصاد العراقي.

ثالثاً:- بناء النموذج القياسي: بعد وصف متغيرات البحث، فلا بد من وضعها بالصيغة الرياضية التي تعتبر الإنطلاقة الرئيسية في صياغة النموذج القياسي، إذ يأخذ النموذج القياسي بين الكميات المطلوبة من الدولار في الإقتصاد العراقي وسعر صرفه الصيغة القياسية الآتية:-

$$Dd = f(Ex)$$

ويمكن وضع النموذج بالصيغة القياسية العامة التالية:-

$$Dd = B_0 - B_1Ex + U_i$$

إذ تمثل (U_i) المتغير العشوائي ، وهو يحتوي على تأثيرات المتغيرات التي لم تدخل في النموذج، أو تأثير التغيرات العشوائية فيه.

وسيتم استخدام نموذج الإنحدار البسيط في تحليل البيانات الموجودة في الملحق (1)، ويتم الاعتماد على النموذج الذي يجتاز الإختبارات الإقتصادية والإحصائية والقياسية ، ويعطي أفضل النتائج.

المطلب الثاني:- تحليل نتائج النموذج القياسي.

لقد تم التوصل الى المعادلة التقديرية للمستوى العام للأسعار والآتي نتائج البرنامج الإحصائي بالإستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS) وتم تحويل البيانات الى الصيغة اللوغارتمية المزدوجة(اللورغاتم الطبيعي LN) لكلا المتغيرين ، سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي كمتغير مستقل والطلب على الدولار الأمريكي كمتغير تابع للبيانات أعلاه (الصيغة اللوغارتمية المزدوجة) وكما يأتي:-

$$\ln Dd = 63.33 - 7.78 \ln X1$$

$$Tb_0 = 17.335 \quad Tb_1 = -15.26 \quad R^2 = 0.613 \quad F = 232.97$$

تشير النتائج الإحصائية لإختبار (T) للمعاملات (b_0, b_1) وعند مقارنة قيمة (T) الجدولية البالغة (1.97) مع نظيرتها المحتسبة نجد أن (T) المحتسبة أكبر من (T) الجدولية (17.335) ، (-15.26) على التوالي فضلاً عن أن القيمة المعنوية الإحصائية لإختبار (T) والتي تبلغان (0.000) و (0.000) على التوالي والتي تعد هاتين النسبتين أقل من النسبة الجدولية وهي (0.01) وعليه نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل بالفرضية البديلة (H_1) مما يعني معنوية معاملات النموذج.

وبعد إجراء إختبار (F) ومقارنتها مع نظيرتها الجدولية البالغة (3.058) نجد أن المحتسبة البالغة (232.97) أكبر من الجدولية وبمستوى معنوية أقل من (1%) مما يعني معنوية النموذج، أي رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) وهذا ما يؤكد المعنوية الكاملة للنموذج القياسي، وتشير النتائج أن قيمة معامل (R^2) بلغت (0.613) ما يعني أن المتغير المستقل قد فسر بمفرده ما نسبته (61%) أما المتبقي والذي نسبته (39%) فهو عائد الى عوامل أخرى، مؤثرة في النموذج، وهذه العوامل خارج نطاق دراسة البحث، وعلى ضوء ذلك يتبين من المعادلة أعلاه أنه هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي والطلب على الدولار الأمريكي ولا شك أن معلمة سعر الصرف المتمثلة ب ($b_1 = -7.78$) تمثل المرونة أي درجة مرونة سعر الصرف للتغير النسبي في الطلب على الدولار الأمريكي، أي بمعنى أن التحسن في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بنسبة (1%) تقود الى إنخفاض في الطلب على الدولار الأمريكي بنسبة حوالي (7.8%) والعكس صحيح ، وهذا يمثل الأثر المباشر لسعر الصرف على الطلب على الدولار الأمريكي وينطبق مع منطوق النظرية الإقتصادية وواقع الإقتصاد العراقي. وهذه النتائج تكشف وبشكل جلي أن سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي يسهم بجزء لا يستهان به من التغير في الطلب على الدولار الأمريكي. وأن العلاقة هي عكسية وتتفق مع منطوق النظرية الإقتصادية، إذ أن إنخفاض سعر الصرف يعني تحسن قيمة الدينار العراقي، ومن الطبيعي أن تتعكس هذا التحسن على الأوضاع الإقتصادية بصورة عامة مما يزيد من معدلات الإستثمار الكلي والطلب الكلي، وبالتالي تزداد حجم الطلب على الدولار

الأمريكي، فضلاً عن ذلك فإن تحسن سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي عكس حالة من الإستقرار النسبي في النواحي السياسية والأمنية والتي أدت بدورها الى زيادة مستوى النشاط الإقتصادي في كافة جوانب الحياة في المجتمع العراقي، مما ترك آثار مباشرة في الطلب على الدولار الأمريكي في العراق خلال المدة موضوع البحث. وقد أدى السماح بتحويل الأرصدة النقدية بالعملة الأجنبية، التي من أهمها الدولار الأمريكي، من خلال سياسات البنك المركزي العراقي، الى إتجاهات تحويل واضحة للدولار للخارج بعدة عوامل منها، تحويلات الشركات والمؤسسات الأجنبية العاملة في العراق، بمختلف أنواعها، فضلاً عن التحويلات الناشئة عن التوسع الواضح في حجم وقيمة الإستيرادات من الخارج، وبخاصةً بعد إنتهاء الحصار الإقتصادي، وحالة الإنفتاح الكبير التي شهدتها الإقتصاد العراقي بعد سقوط النظام السابق سنة 2003، بالإضافة الى ذلك أدى الى زيادة الطلب على العفارات والوحدات الإقتصادية في الخارج، نتيجة للهجرة الواسعة التي حدثت خلال المدة موضوع البحث، الى زيادة حجم الطلب على الدولار الأمريكي. ويوضح معادلة النموذج أن إنخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بمقدار وحدة واحدة ، قد أدى الى زيادة حجم الطلب على الدولار الأمريكي في الإقتصاد العراقي بمقدار (7.78) مليون دولار خلال مدة البحث، فضلاً عن ذلك فإن النموذج أوضح بأن (61%) من حجم الطلب على الدولار في الإقتصاد العراقي نتج عن إنخفاض سعر صرف الدينار العراقي، فيما تكلفت بقية العوامل الأخرى، غير الداخلة في النموذج القياسي، بالنسبة المتبقية، وتعتبر هذه النتيجة منطقية بسبب عدم إستقرار الوضع السياسي والأمني في العراق، مما جعل إتجاهات الطلب على الدولار الأمريكي في الإقتصاد العراقي تتأثر بهذه العوامل وتصل الى نسبة (39%).

الإستنتاجات

- هناك مجموعة من الإستنتاجات توصلت إليها البحث حول الظاهرة المبحوثة وهي كالاتي:-
- 1- يتحدد سعر الصرف من خلال تفاعل قوى العرض والطلب على أساس مبادلة عملة بلد ببقية عملات البلدان الأخرى أو من خلال تدخل السلطات النقدية في الدولة.
 - 2- شهد سعر صرف الدينار العراقي تحسناً ملموساً خلال مدة الدراسة، إذ إنخفض من (1936) دينار للدولار الواحد في سنة 2003 الى (1216) ديناراً للدولار الواحد في سنة 2015.
 - 3- إرتفع حجم الطلب على الدولار الأمريكي في الإقتصاد العراقي خلال مدة البحث ، إذ زاد من (287) مليون دولار في سنة 2003 الى (52480) مليون دولار سنة 2015. بسبب زيادة متطلبات عمليات الإعمار خلال هذه المدة.
 - 4- إرتفع حجم عرض الدولار الأمريكي في الإقتصاد العراقي خلال مدة البحث، إذ زاد من (1) مليون دولار سنة 2003 الى (54758) مليون دولار سنة 2015 .
 - 5- بلغت درجة مرونة الطلب على الدولار الأمريكي في الإقتصاد العراقي خلال مدة البحث (-55.6) ، مما يشير الى الدرجة الكبيرة في إستجابة الكميات المطلوبة من الدولار للتغيرات الحاصلة في سعر صرفه مقابل الدينار العراقي.
 - 6- بلغت درجة مرونة عرض الدولار الأمريكي في الإقتصاد العراقي خلال مدة البحث (-1126.4)، مما يشير الى الدرجة الكبيرة في إستجابة الكميات المعروضة من الدولار للتغيرات الحاصلة في سعر صرفه مقابل الدينار العراقي. وأنها فاقت درجة مرونة الطلب على الدولار بصورة كبيرة وملفتة للنظر.
 - 7- يسهم سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بجزء لا يستهان به الطلب على الدولار الأمريكي، حيث تشيرالنتائج القياسية للعلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي والطلب على الدولار الأمريكي أن قيمة معامل (R^2)

بلغت (0.61) ما يعني أن المتغير المستقل (سعر الصرف) قد فسر بمفرده ما نسبته (61%) أما المتبقي والذي نسبته (39%) فهو عائد الى عوامل أخرى، مؤثرة في الأنموذج، وهذه العوامل خارج نطاق الظاهرة موضوع البحث.

8- هناك علاقة عكسية سلبية بين سعر الصرف والطلب على الدولار الأمريكي ولا شك أن معلمة الطلب على الدولار الأمريكي المتمثلة ب($b1 = -7.78$) تمثل المرونة أي مرونة التضخم للتغير النسبي في سعر الصرف، أي بمعنى أن التحسن في سعر الصرف بنسبة (100%) تقود الى تقليل الطلب على الدولار بنسبة حوالي (8%) وهذا يمثل الأثر المباشر لسعر الصرف على الطلب على الدولار الأمريكي وينسجم مع منطوق النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد العراقي. وهذه النتائج تكشف وبشكل جلي أن سعر الصرف يسهم بجزء لا يستهان به من التغير في الطلب على دولار الأمريكي. وتعتبر هذه النتائج منطقية لأن العوامل الأخرى ومنها الأوضاع الأمنية والسياسية تؤثر بشكل كبير على المتغيرات الاقتصادية ومنها الطلب على الدولار الأمريكي.

9- يتأثر سعر الصرف بمجموعة من العوامل الاقتصادية مثل عرض النقود وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم وحالة ميزان المدفوعات وحالة الموازنة العامة والإشاعات العامة، فضلاً عن وجود عوامل غير إقتصادية مثل عدم الإستقرار السياسي والأمني. لهذه العوامل تأثير سلبي متمثل في إنخفاض سعر صرفه ومن ثم قيمته والعكس صحيح الى جانب الإشاعات والإخبار بغض النظر عن مدى صحتها إذ تعمل على رفع أو خفض قيمة العملة المحلية لمدة قصيرة ثم ما تلبث أن تعود قيمة العملة الى وضعها الطبيعي بعد إختفاء الإشاعة أو الخبر.

10- يبين نظام الصرف المتبع والقائم في العراق مدى سيطرة السياسة النقدية ومدى قدرة البنك المركزي العراقي على أداء وظائفه فضلاً عن درجة مرونة النظام النقدي.

11- لاشك أن إستقرار سعر الصرف يؤدي الى تخفيض تكاليف الإستقرار الإقتصادي وتندية التكاليف التي يتحملها المجتمع العراقي.

12- لقد كان لإجراء السلطات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي بإستبدال العملة الوطنية القديمة بالعملة الجديدة بعد سنة 2003 وحصول البنك المركزي العراقي على إستقلاليتها الأثر الإيجابي في رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازية. وتمتع الدينار بإستقراره وإرتفاع قيمته الحقيقية مقابل الدولار ومن ثم حصول تقارب ما بين سعر صرفه الحقيقي والأسمي وذلك بإقامة مزاد بيع وشراء العملة الأجنبية لا سيما بعرض كميات كبيرة من النقد الأجنبي منها الدولار الأمريكي يومياً. ولقد ساهمت إجراءات السلطات النقدية المتمثلة بإقامة مزاد علني لبيع العملة الأجنبية وتطبيق سياسة التعويم المدار في تحقيق نوع من الإستقرار لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال سنوات البحث.

المقترحات

إستناداً على النتائج التي توصل اليها البحث، نقترح ما يلي:-

1- لغرض تشجيع الإستثمار الأجنبي وتحفيز الإستثمار المحلي يجب العمل على المحافظة على ثبات سعر الصرف من جهة وتقدير قيمته الحقيقية ليساعد القطاعات الإنتاجية وخصوصاً القطاعات المعدة للتصدير لأجل المنافسة في الأسواق الخارجية.

- 2- لازل الإقتصاد العراقي يعاني من تشوهات كبيرة في هيكلته البنوية ، فالإيرادات المالية للدولة معتمدة اعتماد شبه كامل على إيرادات النفط ، فتنخفض وترتفع الإيرادات تبعاً لإرتفاع وإنخفاض أسعار النفط، وبالتالي الإستثمارات المالية، ولتفادي ذلك يجب رفع كفاءة القطاعات الإنتاجية وتشجيع الإستثمار الخاص والأجنبي المباشر لتتعدد مصادر التمويل.
- 3- لأجل السيطرة الفعالة على التضخم يجب التحكم في الإنفاق غير المنتج لكي يتحقق الإستقرار النقدي، ولكي يتحقق هذا الإستقرار المنشود لابد من تحقيق التكامل المشترك بين السياستين المالية و النقدية وعلى الأخص إستقرار سعر الصرف.
- 4- يجب العمل على إعادة هيكلة الإقتصاد العراقي وذلك بإعطاء كل التسهيلات من خلال آلية سعر الصرف التي تجعل من القطاع الخاص لاعب أساسي في العملية الإنتاجية لكي تتنوع مصادر الدخل والذي يعتبر المحرك الرئيسي للإستثمار.
- 5- تقليل حجم النفقات العامة غير الضرورية لأجل التخفيف من العجز الداخلي في الموازنة العامة والعجز الخارجي في ميزان المدفوعات ومن ثم رفع سعر الصرف للعملة الوطنية وزيادة قيمتها مقابل العملات الأجنبية.
- 6- مصرفياً ، تحرير قدرات المصارف الإئتمانية (الإقراضية) بالدينار العراقي بمعنى تشجيعها على ضخ الإستثمارات التي تستهدف القطاعات التي يحتاجها الإقتصاد الوطني، لأن المصارف بالنهاية هي مؤسسات لتجميع المدخرات وتوظيفها بما يحقق العائد للمودعين والمدخرين وبما يمكن المصرف من تحقيق الربحية كأى مؤسسة إنتاجية أخرى. فذلك سيشجع أكثر على التعامل بالدينار العراقي كعملة إيدار وإستثمار بسبب تنشيط الطلب المحلي على القروض بتلك العملة ليسهم ذلك في رفع معدل نمو الإقتصاد الوطني.
- 7- نقدياً ، لابد من اعتماد مقياس دقيق لمعدل التضخم في الإقتصاد والذي على أساسه يجب أن تتمحور السياسة النقدية بحيث تهدف الى التحكم به وإبقائه ضمن الحدود الآمنة إقتصادياً لأن التضخم هو من أكثر العوامل المؤثرة سلبياً على القيمة الحقيقية (القوة الشرائية) للعملة المحلية والتحكم الصارم به سيمكن من إرساء ثقة كبيرة في تداول العملة، ما سيسهم في تحقيق إستقرار أكبر في سعر الصرف. وعليه لابد من تطوير أقسام متخصصة في التحليل الكمي للبيانات بحيث توفر نتائج دراساتها قاعدة إقتصادية وإحصائية سليمة تمكن صناع السياسة النقدية من صياغة تلك السياسة على أسس علمية وعملية وتضمن تحقيق النتائج المرغوب فيها على أرض الواقع الإقتصادي.
- 8- القيام بإصلاحات جذرية للقطاع المصرفي العراقي ليواكب نظرائه في البلدان المتقدمة، حتى يجد المستثمرون الأجانب مصارف تعمل بنفس المقاييس التي يجدونها في بلدان ينتهج إقتصاد سوق حقيقي.
- 9- ضرورة تشجيع الإستثمار خارج قطاع المحروقات ودعم الجهاز الإنتاجي للدولة من أجل تطوير الصادرات خارج المحروقات والتقليل من فاتورة الواردات ما يعزز من قيمة الدينار العراقي وإعادة التوازن للميزان التجاري العراقي.
- 10- تحقيق نوع من التوازن بين معدلات النمو في الكتلة النقدية والنتاج المحلي الإجمالي لأجل تحقيق التوازن بين التيارين الحقيقي والنقدي في الإقتصاد العراقي.
- 11- رسم سياسة واضحة من قبل البنك المركزي لتحقيق إستقرار دائم في سعر الصرف وبما يضمن إقتراب السعر التوازني من سعر الصرف الثابت.

- 12- تتويع سلة العملات الصعبة والأجنبية مثل أن تكون من إحتياطات اليورو والين والجنيه الإسترليني ، لأجل أن لا يكون الدينار العراقي رهينة الدولار الأمريكي فقط.
- 13- تأسيس سوق للصراف الأجنبي يعمل على مساندة السلطة النقدية لأجل التقليل من عمليات مزاد العملة، بالإضافة الى ذلك، أن يتم بيع العملة الأجنبية حصراً على المواطن العراقي المخول بالإشتراك في مزاداته على نحو أصولي فقط.
- 14- آفاق الدراسة: من خلال دراستنا لموضوع تحليل وقياس أثر سعر الصرف الدينار العراقي في الطلب على الدولار الأمريكي في العراق للمدة (2003-2015) و تحليلنا لواقع هذه الظاهرة على الإقتصاد العراقي بدت فيه جوانب مهمة و مسائل بحثية تستدعي من الباحثين الإقتصاديين التطرق لدارستها و تحليلها، لذلك نقترح بعض مواضيع جديرة بالبحث وكما يلي :-
- أ- تحليل وقياس أثر سعر صرف الدينار العراقي على العملات الأجنبية في ميزان المدفوعات في العراق.
- ب- تحليل وقياس مدى فعالية تمويل التجارة الخارجية على الإقتصاد العراقي.
- ت- تحليل واقع عمليات تمويل التجارة الخارجية في العراق.
- ث- قياس وتحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار على تحرير التجارة الخارجية في العراق.

قائمة المصادر والمراجع:-

أولاً:- الوثائق والنشر الرسمية:-

1- البنك الدولي، البيانات، عنوان الموقع الإلكتروني :-

<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG>

-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، المجموعة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (1900 - حزيران 2003) ، عدد خاص ، 2003 .

-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (2004 ، 2005 ، 2006 ، 2007 ، 2008 ، 2009 ، 2010 ، 2011 ، 2012 ، 2013 ، 2014 ، 2015) .

2- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي، للسنوات (2004 ، 2005 ، 2006 ، 2007 ، 2008 ، 2009 ، 2010 ، 2011 ، 2012 ، 2013 ، 2014 ، 2015) .

3- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البيانات الاقتصادية والإحصائية، عنوان الموقع الإلكتروني:-

<http://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=12/31/2004&dtTo=05/25>

4- قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 .

ثانياً:- الدوريات والبحوث:-

1- الربيعي والأسدي، رجاء خضير عبود و صباح رحيم مهدي، أثر حركة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في ظل تحرير التجارة العالمية، جامعة البابل، مجلة جامعة البابل، 2010.

2- السقا، محمد، فك ربط الدينار الكويتي بالدولار والعودة الى نظام سلة العملات، البنك المركزي الكويتي، 2007.

3- الشكري ، عبدالعظيم، أثر سعر الصرف على التضخم النقدي في العراق للمدة(1991-2010)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، المجلد (15) ، العدد (4) ، 2013.

4- عباس، صباح نوري، أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة (1990-2005)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع عشر، آيار، 2008.

5- الغالبي وخضير، عبدالحسين جليل و ليلي بديوي، تقلبات سعر الصرف الحقيقي في ظل تحرير التجارة (دراسة حالة مصر للمدة 1984-2006)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس، المجلد الأول، أيلول، 2011.

6- الغالبي والجبوري، عبدالحسين جليل و سوسن كريم هودان، العلاقة بين إستقلالية البنك المركزي وسعر صرف في مصر (دراسة قياسية) ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(18)، العدد(2)، 2016.

- 7- الغزالي، عيسى محمد، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثالث والعشرون، نوفمبر- تشرين الثاني، السنة الثانية، 2003.
- 8- فهد، نصر حمود مزان، أثر سعر الصرف في الطلب على الدولار الأمريكي في الإقتصاد العراقي للمدة (2003-2010)، مجلة جامعة بابل للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (12)، العدد (2)، 2012.
- 9- نورالدين، عبدالله إبراهيم، أثار سياسة تحديد سعر الصرف على الاستثمار في ليبيا، مجلة جامعة الإسكندرية للتبادل العلمي، المجلد(37)، العدد(1)، يناير-مارس، 2016
- 10- وارتان، سونيا آرزوني، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد(18)، العدد (3)، 2016.

ثالثاً: - الرسائل والأطاريح:-

- 1- خضر، زاهر عبدالحليم، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للإقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير في الإقتصاد مقدمة الى كلية الإقتصادية والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر - غزة ، 2012.
 - 2- زيان ، بغداد، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير في المالية الدولية ، مقدمة الى كلية العلوم الإقتصادية ، علوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2013.
 - 3- سبع، حكيمة، آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف(دراسة حالة الجزائر للمدة 2014-2008 ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، مقدمة الى كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمد لخضر بالوادي، الجزائر، 2015.
 - 4- سلمى، دوحة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتورا في العلوم التجارية مقدمة الى كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ، 2015
 - 5- سمية، موري، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في الإقتصاد مقدمة الى كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2010.
 - 6- شيباني، سليمان، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر(1963-2006)، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية، 2012.
- www.university of Alger.com
- 7- عبدالقادر، مراد، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر الصرف دينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، مقدمة الى كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة ، الجزائر، 2011.

رابعاً: - الكتب:-

- 1- بدرالدين وآخرون،، حجيرة، سعر الصرف، موسوعة الإقتصاد والتمويل الإسلامي، 2009-3-8 .
www.iefpedia.com
- 2- بوخاري، لحو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010.

- 3- جوارتيني و استروب، جيمس و ريجارد، الإقتصاد الكلي (الإختيار العام والخاص)، ترجمة عبدالفتاح عبدالرحمن و عبدالعظيم محمد، دار المريخ للنشر ، الرياض، 1999.
- 4- حنفي، محمد ناظم، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999.
- 5- خلف، فليح حسن، التمويل الدولي، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 6- دانيالز و فانهوز ، إقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني و ونيس فرج عبدالعال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010.
- 7- الدوري، السامرائي، زكريا ويسرا، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 8- شهاب وناشد، مجدي محمود، سوزي عدلي، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006 .
- 9- صيد، أمين، سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013.
- 10- طاقة وآخرون، محمد ، أساسيات علم الإقتصاد (الجزئي والكلي)، ط2، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009 .
- 11- عباس، بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.
- 12- عبدالعظيم، حمدي، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة ، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1987.
- 13- قاسم، مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق (بناء الإستقرار الإقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم)، ط1، بيت الحكمة، بغداد ، 2012.
- 14- قدي، عبدالمجيد، عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 15- معروف، هوشيار، تحليل الإقتصاد الكلي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005 .

خامساً:- المصادر باللغة الإنكليزية:-

- 1- Al-dulaimi, Haidar Ali Mohammed, The impact of the Central Bank's independence on monetary policy , College of Economics & Administration /Al-Qadisiya University – IRAQ 2016.2016، العدد(2)، المجلد(18)، 2016.
- 2- Athish R . ghosh & others, exchange rate regions, Massachusetts institute of technology, London, 2002.
- 3- Krugmen, Paul, Economic International; edition de boek, bruscelle, 2003.
- 4- Jochumzen, Peter, Essentials of Macroeconomics,1st edition,Peter Jochumzen & bookboon.com, ISBN 978-87-7681-558-5, 2010.
- 5- Rode, Sanjay, Advanced Macroeconomics, Sanjay Rode & bookboon.com, ISBN 978-87-403-0278-3, 2012.

الملحق (1)
أسعار صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي والكميات المطلوبة والمعروضة من الدولار لأشهر
المدة (2015-2003) (دينار / دولار)

السنوات/البنود (الأشهر)	سعر صرف السوق	سعر صرف المزاد	الطلب على الدولار	عرض الدولار
2003				
كانون الثاني	—	—	—	—
شباط	—	—	—	—
آذار	—	—	—	—
نيسان	—	—	—	—
أيار	—	—	—	—
حزيران	—	—	—	—
تموز	—	—	—	—
آب	—	—	—	—
أيلول	—	—	—	—
تشرين الأول	2010	1949	18	0
تشرين الثاني	1998	1975	152	0
كانون الأول	1772	1764	117	1
2004				
كانون الثاني	1467	1487	16	5.14
شباط	1409	1413	157	4.02
آذار	1423	1419	402	4.52
نيسان	1443	1440	367	8.15
أيار	1462	1461	367	9.51
حزيران	1460	1458	239	6.01
تموز	1463	1460	383	1.60
آب	1463	1460	509	5.05
أيلول	1463	1461	622	1.00
تشرين الأول	1463	1460	1211	0.00
تشرين الثاني	1463	1460	1189	4.00
كانون الأول	1462	1460	646	12.00
2005				
كانون الثاني	1453	1460	391	1
شباط	1459	1460	287	0
آذار	1469	1461	648	0
نيسان	1474	1465	798	0
أيار	1473	1469	995	16
حزيران	1468	1465	911	0
تموز	1467	1472	790	0
آب	1480	1477	1003	0
أيلول	1481	1476	1054	3

21	972	1471	1475	تشرين الأول
0	937	1474	1477	تشرين الثاني
0	861	1474	1479	كانون الأول
				2006
1101	887	1479	1483	كانون الثاني
1002	951	1477	1480	شباط
1104	1174	1477	1480	آذار
1000	989	1478	1481	نيسان
732	920	1477	1485	أيار
700	861	1477	1485	حزيران
1301	876	1477	1486	تموز
1413	10478	1477	1488	آب
1208	1187	1475	1488	أيلول
2300	1076	1471	1486	تشرين الأول
1013	898	1453	1467	تشرين الثاني
4038	308	1391	1394	كانون الأول
				2007
25	1167	1304	1323	كانون الثاني
521	1223	1286	1299	شباط
1430	1303	1277	1290	آذار
2541	1376	1271	1284	نيسان
2516	1456	1262	1275	أيار
2521	1235	1256	1269	حزيران
2962	1510	1249	1261	تموز
2084	1441	1240	1253	آب
1767	1559	1235	1249	أيلول
3122	1488	1232	1245	تشرين الأول
2846	1541	1227	1240	تشرين الثاني
5278	681	1217	1216	كانون الأول
				2008
2036	1696	1214	1224	كانون الثاني
2037	1463	1210	1225	شباط
3545	1784	1208	1222	آذار
6061	2101	1203	1216	نيسان
2030	1759	1200	1212	أيار
6020	1859	1197	1205	حزيران
4	2448	1193	1202	تموز
2043	2412	1187	1196	آب
8068	1840	1180	1188	أيلول
2003	2905	1178	1185	تشرين الأول
6003	3101	1175	1183	تشرين الثاني
6000	2501	1172	1180	كانون الأول

				2009
1	3054	1170	1179	كانون الثاني
1	2364	1170	1178	شباط
1	2938	1170	1178	آذار
2000	2586	1170	1179	نيسان
1000	3035	1170	1187	أيار
5503	2854	1170	1180	حزيران
3001	2882	1170	1184	تموز
1	3106	1170	1184	أب
2001	2522	1170	1183	أيلول
2002	3243	1170	1183	تشرين الأول
4001	2577	1170	1183	تشرين الثاني
3500	2831	1170	1185	كانون الأول
				2010
4000	2935	1170	1185	كانون الثاني
2000	2757	1170	1185	شباط
2001	3175	1170	1185	آذار
3000	2881	1170	1185	نيسان
2000	3169	1170	1185	أيار
4000	2792	1170	1185	حزيران
2001	3071	1170	1185	تموز
5000	3411	1170	1185	أب
6000	2852	1170	1185	أيلول
0	3034	1170	1185	تشرين الأول
5001	2691	1170	1188	تشرين الثاني
6001	3401	1170	1195	كانون الأول
				2011
3000	2845	1170	1185	كانون الثاني
2000	3127	1170	1185	شباط
2000	3369	1170	1185	آذار
5000	2641	1170	1187	نيسان
5000	3451	1170	1196	أيار
4000	3231	1170	1197	حزيران
3000	3252	1170	1197	تموز
6003	3277	1170	1199	أب
5000	3601	1170	1200	أيلول
4000	3995	1170	1200	تشرين الأول
4000	3069	1170	1200	تشرين الثاني
8000	3940	1170	1218	كانون الأول
				2012
4000	4579	1168	1206	كانون الثاني
2500	2124	1166	1236	شباط

2000	3446	1166	1240	آذار
4000	3246	1166	1263	نيسان
4000	3940	1166	1250	أيار
8000	3532	1166	1241	حزيران
4001	4988	1166	1253	تموز
4000	4124	1166	1248	أب
4000	5688	1166	1228	أيلول
12500	5415	1166	1200	تشرين الأول
2	3468	1166	1207	تشرين الثاني
8001	4099	1166	1222	كانون الأول
				2013
0	4251	1166	1226	كانون الثاني
8000	3245	1166	1231	شباط
0	2655	1166	1255	آذار
6000	3505	1166	1267	نيسان
7000	4903	1166	1270	أيار
5000	5211	1166	1237	حزيران
5000	5603	1166	1218	تموز
6500	4907	1166	1209	أب
8000	5151	1166	1211	أيلول
4500	4685	1166	1220	تشرين الأول
3500	4338	1166	1218	تشرين الثاني
8500	4777	1166	1222	كانون الأول
				2014
4500	3992	1179	1222	كانون الثاني
2500	3423	1183	1222	شباط
4000	4713	1187	1222	آذار
3500	4232	1187	1218	نيسان
3965	4266	1187	1222	أيار
3500	4721	1187	1213	حزيران
5300	3660	1187	1214	تموز
3500	5154	1187	1213	أب
3750	4931	1187	1204	أيلول
5000	4143	1187	1207	تشرين الأول
4500	4573	1187	1200	تشرين الثاني
3500	3920	1187	1205	كانون الأول
				2015
2250	4122	1166	1221	كانون الثاني
5250	3334	1166	1224	شباط
2000	3684	1166	1270	آذار
4750	3869	1166	1298	نيسان

5483	4585	1166	1309	آيار
4250	4966	1166	1305	حزيران
5150	4632	1166	1230	تموز
5000	5031	1166	1217	أب
5875	5041	1166	1223	أيلول
4750	4414	1166	1220	تشرين الأول
4000	4456	1166	1219	تشرين الثاني
6000	4349	1182	1216	كانون الأول

المصدر:-أعد الجدول أعلاه من قبل الباحث بالإعتماد على :-

- 1- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، المجموعة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (1990 - حزيران 2003) ، عدد خاص ، 2003 .
- 2- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (2004 ، 2005 ، 2006 ، 2007 ، 2008 ، 2009 ، 2010 ، 2011 ، 2012 ، 2013 ، 2014 ، 2015) .
- 3 - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البيانات الإقتصادية والإحصائية، عنوان الموقع الإلكتروني:-

<http://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=12/31/2004&dtTo=05/25>